



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة -

قسم : العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة :

دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام 1973م أنموذجا.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

العابدي أسماء

إشراف الأستاذة:

بوخليفي قويدر جهينة

السنة الجامعية : 2014م / 2015م



(يَرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

المجادلة : الآية [11]

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده :
"لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل،
ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلّة البشر "

** العماد الأصفهاني**

شكر وعرفان

قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم": « من لم يشكر النّاس لم يشكر الله»

أولاـ أحمد الله وأشكره على ما رزقني من نعم وعلى توفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع.

ثانياـ إذا كان لابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم فإني أعرب عن شكري للذين وصّى بهما الله ورسوله، أمي أطال الله في عمرها وأبي رحمه الله، والأستاذة الفاضلة جهينة قويدر بوخليفي"، التي تابعت خطوات هذا العمل وأمد"تني بتوجيهات ونصائح علمية ساعدتني على تنوير الطريق أمام هذا العمل، فأتمنى لها دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاحات العلمية.

كما لا يسعني إلا أن أتوجه باسمي عبارات الشكر والامتنان إلى كل من استفدت منهم خلال إعداد هذا العمل وأخص بالذكر كلا من الأستاذ: "زيان علي" و "العايدي رشيد"، اللذين لم يبخلا عليّا بتوجيهاتهما ومعلوماتهما، والأستاذ "نوي بن مبروك" على المراجع التي زودني بها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم التاريخ الذين لم يبخلوا بمعارفهم ونصائحهم وتوجيهاتهم على مدار خمسة سنوات.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري الكبير إلى كل الزملاء الذين ساعدوني في هذا العمل، ولجميع من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء شكرا..

انتهت الحرب العالمية الثانية وشهد العالم تشكيل نظام دولي جديد يتّسم بالقطبية الثنائية، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت المعسكر الغربي الرأسمالي، والاتحاد السوفياتي الذي تزعم المعسكر الشرقي الاشتراكي كأكبر قوتين اقتصاديا وعسكريا، يحمل كل منهما نزعة توسعية وضعت العالم أمام احتمالات جديدة للصراع ، تحت أشكال ومظاهر متعددة تجلّت بوضوح في قيام التكتلات الاقتصادية والأحلاف العسكرية، كأدوات جديدة للاستقطاب كان العالم الثالث المحور الرئيسي لها.

وفي خضم هذه التحولات برزت قوة جديدة على المسرح الدولي جمعت من حولها العديد من دول العالم الثالث المستقلة حديثا، ألا وهي حركة عدم الانحياز التي تبنت مبادئ وأفكار تدعوا إلى الحياد في العلاقات بين المعسكرين، وتطالب بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بمختلف أشكالها، وتجعل من التعاون الدولي السّلمي القائم على مبادئ الاستقلال والمساواة في الحقوق بين شعوب العالم شرطا أساسيا لحريتها وتقدمها، ومن التعايش السلمي مصدرا وقاعدة تقوم عليها العلاقات الدولية.

<u>أسباب اختيار الموضوع</u> :

إنّه لمن الطبيعي أن يتحدث أي باحث عن الأسباب التي أدت به للخوض في دراسة موضوع ما، واختيار هذا الموضوع يعود للأسباب التّالية :

أسباب ذاتية وهي :

- الميول الشخصي في الدراسة والبحث حول مواضيع ذات طابع سياسي وتاريخي.
- الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع لفهمه بصورة أكبر.
- التعرف على أهمية مؤتمر القمة الرابع بالنسبة لحركة عدم الانحياز.

- **أسباب موضوعية وهي :**
- قلة الدراسات العلمية الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، ذلك لأنها قامت بتتبع نشاط الحركة من خلال المؤتمرات التي عقدتها بصفة عامة دون التركيز على مؤتمر ومقارنته بغيره من المؤتمرات من حيث الاهتمامات.
- أن أغلب الدراسات الأكاديمية تتطرق إلى دراسة هذا الموضوع وتربطه بقضايا التحرر بصفة عامة والقضية الجزائرية بصفة خاصة.
- أن البحث في هذا الموضوع يعتبر حلقة من حلقات البحث في تاريخ الجزائر المعاصر.

<u>إشكالية البحث</u>:

انعقدت مؤتمرات حركة عدم الانحياز في عدّة دول من دول عدم الانحياز، ولعلّ الجزائر واحدة من هذه الدول التي حظيت باستضافة احد هذه المؤتمرات وهو مؤتمر القمة الرابع عام 1973م ومنه نطرح الإشكال التالي:

فيما تمثل الدور الذي لعبته الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر القمة الرابع عام 1973م ؟.

وتندرج تحت هذا الإشكال تساؤلات فرعية هي كما يلي :

– كيف ساهم الصراع بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي في ظهور حركة عدم الانحياز على الساحة الدولية ؟.

– ما هي اهتمامات حركة عدم الانحياز قبل انعقاد مؤتمر القمة الرابع ؟

وهل استطاع هذا الأخير أن يحدث تحولا نوعيا في مسار الحركة من حيث الاهتمامات أم كان كغيره من المؤتمرات السابقة ؟ وكيف أصبحت اهتماماتها بعده؟

أهداف البحث:

تنحصر أهداف هذا البحث في النقاط التالية :

- إبراز أهمية مؤتمر القمة الرابع بالنسبة لحركة عدم الانحياز.
- محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة.
- تقديم دراسة ولو متواضعة للأجيال القادمة.
- محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط في الإثراء العلمي والأكاديمي في جانب من جوانب تاريخ الجزائر.

خطة البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وللوصول إلى الهدف المنشود والمتمثل في الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة تم وضع مخطط بحث يحتوى على:

مقدمة وفصلين، وخاتمة متبوعة بمجموعة من الملاحق، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع .

- **المقدمة** : تناولت التعريف بالموضوع ومراحل إعداده.

- **أما الفصل الأول** : فكان عبارة عن معطيات عن حركة عدم الانحياز وهو مكون من ثلاث مباحث.

المبحث الأول : يشير إلى الجذور التاريخية لفكرة التكتل الأفرو- آسيوي أي المؤتمرات الممهدة لقيامه.

المبحث الثاني : يتناول نشأة حركة عدم الانحياز ومقوماتها.

المبحث الثالث : يتحدث عن مواقف قوى الصراع الدولي من قيام حركة عدم الانحياز (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية).

أما الفصل الثاني : فقد تم تخصيصه لمؤتمر القمة الرابع للحركة المنعقد بالجزائر، وهذا الفصل هو الآخر مكون من ثلاث مباحث.

المبحث الأول : تطرق إلى اهتمامات الحركة قبل مؤتمر الجزائر.

المبحث الثاني : تمت الإشارة فيه إلى سير أعمال المؤتمر.

المبحث الثالث : تحدث عن اهتمامات الحركة بعد مؤتمر الجزائر إلى غاية عام 1989.

أما بالنسبة للخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث مرفقة بمجموعة من الملاحق، الخاصة بالموضوع، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

المناهج المتبعة في هذا البحث :

- **المنهج التاريخي :** لدراسة وتحليل ووصف موضوع البحث اعتبارا للطبيعة التاريخية والدبلوماسية، التي تقتضي رصد الأحداث وسردها بطريقة وصفية كرونولوجية.
- **المنهج المقارن:** لتوضيح اهتمامات الحركة قبل مؤتمر الجزائر وكيف أصبحت بعده.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث :

بالنسبة للمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث، فيمكن ذكر أهمها:

المصادر منها:

مؤلفات مستشار بروز تيتو "كاردل إدوارد" (الجذور التاريخية لعدم الانحياز) و (يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز) .

أما المراجع فهي:

- مختار مرزاق : حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية.
- حلمي مصطفى محمد: العالم الثالث ومؤتمرات السلام.
- عبد المنعم زنابيلي : تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية.

الصعوبات والعراقيل:

أما من ناحية الصعوبات فهذا البحث كغيره من البحوث العلمية لا يخلو من بعض الصعوبات ومنها:

- قلة المادة العلمية المتخصصة في الموضوع وما هو متوفر عبارة عن كتابات تناولت الحديث عن حركة عدم الانحياز وتتبعت نشاطها من خلال مؤتمراتها بصفة عامة.
- قلة المراجع التي تتناول الحديث عن اهتمامات الحركة في فترة التسعينات حتى الألفينيات وهذا ما جعلني أتوقف عند عام 1989م ومنعني من الحديث عن اهتماماتها بعد ذلك.

الفصل الأول : حركة عدم الانحياز

المبحث الأول : الجذور التاريخية لفكرة التكتل الأفرو- آسيوي

المطلب 01 : مؤتمرات شعوب إفريقيا

المطلب 02 : مؤتمرات شعوب آسيا

المطلب 03 : مؤتمر باندونغ عام 1955م

المبحث الثاني : نشأة حركة عدم الانحياز ومقوماتها

المطلب 01 : مفهوم عدم الانحياز وعلاقته بالحياد الايجابي

المطلب 02 : ظروف وأسباب نشأة حركة عدم الانحياز

المطلب 03 : مقومات حركة عدم الانحياز

المبحث الثالث : موقف قوى الصراع الدولي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) من حركة عدم الانحياز

المطلب 01 : موقف الاتحاد السوفياتي

المطلب 02 : موقف الولايات المتحدة الأمريكية

إن منطق الحرب الباردة* والصراع القائم بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي، كان يولد ضغطا على جميع دول العالم الثالث بوجوب انحيازها إلى أحد أقطاب الكتلتين، وإن هذا المنطق فرض إلزامية التسابق بين الكتلتين ليس في مجال التسلح فحسب، بل التفوق على أساس اكتساب ولاء شعوب الجزء الأكبر من العالم، وعدا ذلك فإنه هدّد بإخلال ميزان القوى الذي أقامته الحرب العالمية الثانية، وأضعف من جديد موقع الشعوب في نضالها من أجل التحرر والاستقلال[1].

فلم يكن من الممكن أن تقف الأغلبية العظمى للشعوب في وجه الحرب الباردة وأن لا تذعن للضغوط الرامية إلى أن تنحاز في هذه الحرب إلى هذه الكتلة أو تلك، وأن تشارك بهذه الطريقة في تقسيم العالم بأسره إلى كتلتين، لأن سيطرة المصالح الكتلوية في العلاقات الدولية يوفر بصورة حتمية الشروط لفرض السيطرة على الشعوب ونشوء أنظمة هيمنة مختلفة.

ولما كانت لهذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال تجارب مريرة تؤكد لها أن الاستعمار ليس إلا استغلالا ونهبا لخيراتها، فليس بعد تحرّرها من قبضته أن تعود لتلقي بنفسها في ثوبه مرة أخرى، ولهذا لم يكن ثمّة خلاص لها إلا بالحياد الايجابي وعدم الانحياز[2].

---

*الحرب الباردة (Cold War):هي كل صراع لا يصل إلى حدّ الإقتتال تستخدم فيه كل الوسائل (سياسية، اقتصادية، عسكرية، إعلامية) ما عدا السلاح، أما تاريخيا فهي ذلك الصّراع الإيديولوجي الذي عرفه العالم بين المعسكرين الغربي بزعامة الو.م.ا والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب العالمية الثانية واستمر إلى غاية الثمانينات. أنظر : إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**، د.د.ن، د.ب، 2005،ص 163 .

[1] إدوارد كاردل : **الجذور التاريخية لعدم الانحياز**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976،ص 24.

[2] إدوارد كاردل : **يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز**، تر: ميلودي العزوي، مطابع بريفريدني، بلغراد، 1980، ص 262.

<u>المبحث الأول</u> : الجذور التاريخية لفكرة التكتل الأفرو–آسيوي :

انشغلت شعوب إفريقيا وآسيا سنين طويلة بنضالها ضد الاستعمار، الذي استطاع بأساليبه المختلفة تفتيت وحدة هذه الشعوب، وإغراقها في مشاكل ألهتها عن عدوها الحقيقي وأبعدت بينها وبين غيرها من الشعوب التي تعاني من نفس الظاهرة، وابتداءً من القرن العشرين بدأت ترتسم بوادر نهضة سياسية أشعرت شعوب القارتين بضرورة تضامنها لمواجهة مشاكلها المشتركة، وتجسّدت بوادر هذه اليقظة في عقد سلسلة من المؤتمرات على مستوى القارتين الإفريقية والآسيوية، ندّدت من خلالها شعوب القارتين بالاستعمار وطالبت بحرية تقرير المصير والاستقلال.

والملاحظ على قرارات هذه المؤتمرات أنها لم تكن تشمل شعوب القارتين بالرغم من المعاناة المشتركة والظروف الاستعمارية المتشابهة التي تخضع لها، لكنها في الواقع كانت تسير في اتجاه واحد وفي إطار تكاملي، إلى أن تلاقت في مؤتمر "باندونغ" عام 1955م[1].

<u>المطلب1</u>: مؤتمرات شعوب إفريقيا.

1. الجامعة الإفريقية "Panafricanisme" :

الجامعة الإفريقية أو "ألبان أفريكانيزم" هي حركة تهدف إلى تحقيق استقلال ووحدة الشعوب الإفريقية، مع التأكيد على ضرورة إبراز ثراء الثقافة الإفريقية ومساهماتها في بناء الصرح الحضاري العالمي[2].

ظهرت في نهاية القرن 19م وهي في جوهرها، حركة أفكار ومشاعر، نتجت إثر الإحساس بالغربة والاضطهاد والاستغلال الذي تعرض له الزنوج الأفارقة في العالم الجديد، حيث أدرك

---

[1] شوقي الجمل : **التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1964، ص 15.

[2] منصف بكاي : **الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق إفريقيا**، السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 149.

هؤلاء أن التمييز ضدهم ينبع من عقدة اللون أكثر من أي شيء آخر، فارتفعت بذلك أصواتهم للمطالبة بالمساواة مع البيض[1].

إن المتتبع لتطور الجامعة الإفريقية يجد أنها لا تعدو أن تكون اتجاها أخلاقيا يرمي إلى التخفيف من شدة الظلم والقهر الاجتماعي والاقتصادي، الذي يتعرض له الزنوج الأفارقة في الو.م.أ وباقي الدول الغربية، ولم تكن قبل الحرب العالمية الثانية تهدف إلى تحقيق مطالب سياسية، وإنما هي عبارة عن حركة ثقافية قام بها ونشّطها بعض المثقفين من الزنوج المستوطنين في أمريكا وجزر الكاريبي ذوي الأصول الإفريقية أمثال :

"هنري سلفسترولياماز*" (Henry Sylvester Williams)، و "مركوس جارفي"** (Markus Garevey)، و "جورج بادمور"*** (George Padmore)، و "ديبوا وليام إيدوارد بورغارت"* (Dubois William Edward Burghardt)[2].

---

[1] أمين إسبر : **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، 1985، ص 35.

*سلفستر ولياماز: أصلة إفريقي، وهو محامي ، أول من أسس جمعية ألبان أفريكانية عام1897م عرفت "بجمعية ألبان أفريكانيزم أو جمعية الجامعة الإفريقية"، وأشرف على أول مؤتمر حول فكر الجامعة الإفريقية بلندن عام 1900م. أنظر عبد المالك عودة : **سنوات الحسم في إفريقيا (1960-1969)**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969، ص267 .

مركوس جارفي : ولد عام1887 م ، مؤسس رابطة تحسين أحوال الزنوج ورئيسها، كان من الداعين بالعودة إلى إفريقيا، لكن باغتياله عام 1940 م تلاشت هذه الرابطة. أنظر ر.د.ر الستون : **إفريقيا والعالم الجديد، تاريخ إفريقيا العام، ج7، اليونسكو، 1990، ص 752.

***جورج بادمور ولد 1902م، وهو ابن أخت ولياماز، درس بجامعة Fisk بالو.م.أ الطب و التاريخ و العلوم السياسية، تعرف على Namdi Azikiwe و أسّسا معا منظمة الطلبة الأفارقة التي اهتمت بالقضايا الوطنية والدفاع عن السيادة في ليبيريا، مارس مهنة الصحافة ليعطي نفسا جديدا لحركة الجامعة الإفريقية. أنظر: منصف بكاي. المرجع السابق، ص 154.

ديبوا : ولد عام 1868م أصله إفريقي، أعطى أهمية في دراساته لإفريقيا وللزنوج في أمريكا، وكان يدعوا للمساواة بين البشر، كما كان يدعو إلى الجامعة الإفريقية عن طريق المؤتمرات، توفي في سبتمبر عام 1963. أنظر عبده بدوي : **رجال من إفريقية**، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، الإسكندرية، ص 42.

[2] عبد الكريم قرين : **منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010، ص 13.

يتضح مما سبق ذكره بأن الجامعة الإفريقية لم تنشأ في أرض الوطن، إنما نشأت في أرض الغربة، ثم تطورت لتصبح مذهبا يتمسك به الزنوج ثم الأفريقيون.

2- من مؤتمرات الجامعة الإفريقية ما يلي :

1 - المؤتمر الإفريقي الأول عام 1900م :

عقد هذا المؤتمر في لندن عام 1900م ويعتبر أولى مؤتمرات الجامعة الإفريقية، انعقد بناءً على دعوة المحامي "سلفستر وليامز"، وقد حضر المؤتمر ثلاثون عضوا من مثقفي الزنوج، وتولّى أمانة المؤتمر "ديبوا".

وخرج المؤتمرات بتوصيات كان أهمها :

- منح الأفراد ذوي الأصل الإفريقي حقوقهم الإنسانية كاملة.
- تقريب العلاقة بين جميع الشعوب المنحدرة من أصل إفريقي.
- دعوة الزنوج المنتشرين في المهجر للدخول مع زنوج إفريقيا في حركة زنجية عالمية لتحسين أوضاعهم.
- التنديد بالاستعمار في إفريقيا ولاسيّما اعتداءات الكولون، واغتصابهم للأراضي الإفريقية كضم "بوتسوانا" للتاج البريطاني[1].

بالرغم من تنديد هذا المؤتمر بالظلم والاستغلال الذي يمارسه البيض ضد السود، لم يعبّر عن الرغبة في التخلص من الاستعمار.

2 - المؤتمر الإفريقي الثاني عام 1919م :

هو المؤتمر الثاني الذي عقد في باريس بعد الحرب العالمية الأولى[2]، ودعا إلى عقده "ديبوا"
الذي استغل فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى لجذب اهتمام الدول المنتصرة والرأي العام العالمي إلى مشاكل الزنوج ، وقد شارك في المؤتمر 75

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ: **إفريقيا في التاريخ المعاصر**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د. س، ص 265.

[2] Boutros.b.ghali :**le mouvement afro- asiatique**,p.u.f,paris,1969,p31.

عضوا من الزنوج، وكانت أهم قراراته هي:

– وضع المستعمرات الألمانية في إفريقيا تحت رقابة دولية حتى يتم لها الاستقلال التام.

– الأراضي الإفريقية يجب أن تمنح للإفريقيين.

– إلغاء الرق بجميع أشكاله وصوره، وذلك بمنع التجارة بالأفارقة أو امتلاكهم أو فرض العمل عليهم سخرة دون أجر.

– حق الأفارقة في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، والمشاركة في إدارة شؤونهم، وحق الحصول على فرص متكافئة في التعليم[1].

3 – المؤتمر الإفريقي الثالث 1921م:

قد دعا إلى عقد هذا المؤتمر الدكتور "ديبوا" أيضا، وعقدت دورته الأولى في 28 أوت من عام 1921م في لندن، ثم عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكسل ببلجيكا للتصديق على قرارات دورة لندن، أما الدورة الثالثة فقد عقدت في باريس، وشارك في المؤتمر 41 عضوا إفريقيا و35 عضوا من الو.م.أ، و24 عضوا من السود المقيمين في أوروبا، و07 منهم من مناطق أخرى[2]، وكان الهدف من هذا المؤتمر ما يلي :

– التعريف بقضايا شعوب مستعمرات إفريقيا، والاضطهاد الذي تعانيه هذه الشعوب على يد المستعمرين البيض.

– معارضة سياسة تقسيم مناطق النفوذ التي تمارسها القوى العظمى في القارة.

– ضرورة وجود هيئات أو منظمات سياسية تمثل شعوب القارة الإفريقية لترعى مصالحها[3].

[1]Boutros B.Ghali : Op.cit, P 31.

[2] إسماعيل حلمي محروس: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ج2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2002،ص 716.

[3]عبد الحميد زوزو : **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 17.

4- المؤتمر الإفريقي الرابع عام 1923م:

واصل الأفارقة نشاطهم في سبيل التعريف بقضاياهم في العواصم العالمية، وكانت وجهتهم هذه المرة لشبونة، حيث عقدوا مؤتمرهم الرابع عام 1923م، وما ميّز هذا المؤتمر هو حضور بعض الشخصيات الأوروبية الاشتراكية وبعض زعماء غرب إفريقيا، وقد أضافوا للمؤتمر قرارات جديدة منها :

- تنمية إفريقيا لمنفعة الإفريقيين.
- تمثيل الأفارقة في لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم المتحدة.
- إنشاء معهد لدراسة مشكل الزنوج[1].

إلا أن قرارات هذا المؤتمر كان مثل سابقيه مجرد نداءات.

5 - المؤتمر الإفريقي الخامس عام 1927م :

انعقد هذا المؤتمر بمدينة نيويورك عام 1927م واشترك فيه أكثر من 100 مندوب، لكنه لم يحقق أي تقدم للجامعة، وذلك بسبب موقف الشيوعيين المناهض لحركة الجامعة الإفريقية الذين كانوا يطلقون على هذه الحركة اسم "برجوازية القومية السوداء الصغيرة"[2].

ونشير هنا إلى أن الحركة الشيوعية العالمية عندما رفض الأفارقة زعامتها لجأت إلى التشكيك في قدرة الحركة على الدفاع عن مطالب إفريقيا ضد الامبريالية، فقد وصف أحد الاشتراكيين هذه الحركة بالانتهازية وأنها تمثل قومية البرجوازية الصغيرة، لا لشيء إلا لأنها وقفت حاجزا أمام انتشار النفوذ الشيوعي بين الأفارقة، وأعلنت صراحة رغبتها في الدفاع عن

---

[1] عبد الكريم قرين : المرجع السابق، ص 16.

[2] إسماعيل حلمي محروس: المرجع السابق، ص 718.

قضايا إفريقيا دون أي انتماء إيديولوجي، وهو الأمر الذي يفسّر لنا أخذ الأفارقة بمبدأ عدم الانحياز الذي سيصبح فيما بعد نهج الكتلة الأفروآسيوية[1].

6 - المؤتمر الإفريقي السادس عام 1945م :

انعقد هذا المؤتمر بمدينة مانشستر في بريطانيا في أكتوبر عام 1945م برئاسة الدكتور "ديبوا" أيضا بناءً على دعوة الاتحاد الفدرالي*، حيث حضر هذا المؤتمر نحو 200 مندوب يمثلون الأحزاب السياسية، واتحادات العمال والمزارعين، وبرزت فيه شخصيات إفريقية لم يكن لها دور في المؤتمرات السابقة منهم؛ "كوامي نكروما وجوموكينياتا"[2].

لقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات منها :

- معارضة السيطرة الأجنبية على القارة الإفريقية.
- المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في المناطق الإفريقية.
- التعاون والتضامن بين الأفارقة.
- التأكيد على القومية الإفريقية.
- وحدة إفريقيا الغربية واستقلالها.
- المطالبة باستقلال تونس والجزائر، والمغرب وليبيا.
- فسخ العقد الثنائي بين مصر وبريطانيا حول السودان، واحترام حق السودانيين في الاستقلال الكامل[3].

---

[1] عيسى ليتيم : **الكتلة الأفرو– آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005–2006، ص 20.

* الإتحاد الفدرالي : تأسس عام 1944م، ضمّ 13 منظمة طلابية وسياسية بزعامة مكتب الخدمة الإفريقي بإنجلترا عام 1937م ويهدف إلى تجميع طاقات الأفارقة بالمهجر، وشارك في تسيير أموره جوموكينياتا وغيره من شبان القارة. أنظر عبد الكريم قرين: نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] منصف بكاي: المرجع السابق، ص 164.

[3] George Padmore : **Le panafricanisme ou communisme**, Paris, 1960, p 176.

مما سبق ذكره يمكننا القول بأن هذا المؤتمر قد أثبت نضج الحركة الإفريقية، بحيث أصبحت ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير، يمثل معاداة الاستعمار الخط الرئيسي لها، ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أماني الشعوب الإفريقية.

المطلب2: مؤتمرات شعوب آسيا :

تعرضت آسيا كسابقتها إفريقيا للاستعمار، لذلك لم يكن منتظرا أن تقف شعوبها مكتوفة الأيدي، فقد شهدت نشاطا سياسيا بالإضافة إلى الكفاح المسلح، وقد تمثل النشاط السياسي في عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات عبرت كلها عن معاناتهم وتطلعهم إلى نيل بعض الحقوق السياسية وفي مقدمتها الاستقلال[1].

1. مؤتمر بيرفيل عام 1926م :

انعقد هذا المؤتمر في شهر أوت من عام 1926م، وقد عرف "بالمؤتمر العالمي للسلام" وحضره عدد كبير من شعوب آسيا، وندّدت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر بالسياسة الاستعمارية الأوروبية التي يمارسها الاستعمار الأوروبي في المستعمرات الآسيوية.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، ندّد الوفد الهندي في المؤتمر بسياسة أوروبا الاستعمارية وبإعاقتها للتعاون بين شعوب القارة من جهة وتهديدها للسلام العالمي من جهة أخرى، وقد جاء في تقرير الوفد الهندي بهذا الخصوص : « إن الخطأ الأول الذي تقع فيه البلدان الأوروبية هو اعتقادها بأن المشاكل العالمية هي مشاكل أوروبا، والخطأ الثاني هو عدم قيام أوروبا بأي مجهود من أجل القضاء على خضوع آسيا لأوروبا والتخلّي عن محاولة إخضاع شعوب آسيا المستقلة حديثا...»[2].

---

[1] مختار مرزاق : **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 23.

[2] Guittard Odette : **Bandung et le réveil des peuples colonisé**, P.U.F, 1969, P 7.

إن القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر، توضح لنا مدى وعي وإدراك شعوب المستعمرات بطبيعة الاستعمار من جهة، وتمسكها باستقلالها من جهة أخرى.

2. مؤتمر ناكازاكي عام 1926م :

انعقد هذا المؤتمر من 01 إلى 03 أوت عام 1926م باليابان، ويعتبر أول مؤتمر دولي آسيوي نادى بضرورة إقامة تعاون وترابط وحدوي بين البلدان الآسيوية، وقد دعا إلى عقد هذا المؤتمر أعضاء البرلمان الياباني، حيث حضره 42 مندوبا منهم ممثلون عن ماليزيا وكوريا، وأفغانستان والفلبين، والصين والهند. وأسفر هذا المؤتمر عن تأسيس "جامعة الشعوب الآسيوية" واختيرت مدينة "طوكيو" مقرا لها[1].

وبهذا تكون شعوب آسيا قد بدأت تدرك أكثر فأكثر بأن قوتها في مواجهة الاستعمار الأوروبي تكمن في وحدتها وتنسيق جهودها.

3- مؤتمر بروكسل عام 1927م :

انعقد هذا المؤتمر من 10 إلى 15 فيفري عام 1927 م ببروكسل ببلجيكا، نظمته "الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري"، ويعتبر هذا المؤتمر أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي، وقف فيه الضعفاء ليندّدوا بالأقوياء، إذ كان يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات، ومن بين هؤلاء : ممثلون عن أندونسيا، الهند الصينية، سوريا، مصر، أقطار إفريقيا الشمالية* وممثلون عن زنوج إفريقيا، المكسيك... ألخ[2].

وقد توج المؤتمر بتكوين منظمة عرفت فيما بعد باسم "العصبة المعادية للاستعمار"، وضمت في عضويتها كل من : "جواهر لال نهرو، أحمد سوكارنو، العالم الأمريكي "أينشتاين"، رومان

---

[1] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 12.

*مثل شمال إفريقيا في هذا المؤتمر مصالي الحاج بإسم الشعب الجزائري، والشاذلي خير الله ممثل الحزب الدستوري التونسي باسم الشعب التونسي. أنظر: محفوظ قدّاش ومحمد قنانش : **نجم شمال إفريقيا (1926-1937م)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 56.

[2] محمد قنانش : **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحزبين (1919-1939م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 41.

رولان صن يات صن"، ولكن "أينشتاين" استقال من عضوية العصبة بعد أشهر، نظرا لعدم موافقته على وقوف العصبة في سياستها حيال النزاع العربي–الإسرائيلي في فلسطين موقفا يؤيد العرب[1].

يتضح مما سبق أن هذا المؤتمر يعتبر أول لقاء جمع بين الحركات الوطنية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4- مؤتمر نيودلهي الأول عام 1947م :

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 23 مارس إلى 02 أفريل عام 1947م، بدعوة من حزب المؤتمر الهندي، وحضرته عدة حركات سياسية آسيوية، وعدد من المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم، بحيث حضره أكثر من 25 دولة آسيوية، وكان الهدف الأساسي من عقده هو الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية[2].

ومن أهم المساءل والقضايا التي عالجها المؤتمر :

"وضع حركات التحرر الوطني والقومي، المشاكل العنصرية، بعض مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المشاكل الثقافية والتعاون الثقافي، وضع المرأة والحركات النسائية في آسيا".

وقد أسفر المؤتمر عن إنشاء منظمة باسم "جمعية العلاقات الآسيوية"، مهمتها السهر على تطبيق قراراته[3].

5- مؤتمر نيود لهي الثاني عام 1949م :

---

[1] محمد الطّيب العلوي : **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د. س، ص 123.

[2] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 15 . 16.

[3] محمد حلمي مصطفى وآخرون : **العالم الثالث ومؤتمرات السلام**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969، ص 89.

انعقد هذا المؤتمر ما بين 20 إلى 23 جانفي عام 1949م، أي بعد سنتين من انعقاد مؤتمر نيودلهي الأول، شارك في هذا المؤتمر حوالي خمسة عشر دولة هي :
(أفغانستان، أستراليا، بورما، سيلان، مصر، إثيوبيا، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، الفيليبين، سوريا، اليمن والعربية السعودية)[1].

لقد تمخضت أشغال المؤتمر على تأكيد جميع الوفود، باستثناء وفد استراليا على الحاجّة الماسّة لإنشاء مجموعة آسيوية للتداول والتشاور، والتنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة، وقد تمّ فعلا الاتفاق على هذا رغم تحفظ اندونيسيا حول ذلك[2].

6 - مؤتمر باجيو عام 1950م :

انعقد هذا المؤتمر من 26 إلى 30 ماي عام 1950م بالفلبين، وحضرته سبع دول هي: (الهند، سيلان، الفيليبين، باكستان، تايلاندا، أستراليا، اندونيسيا)، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إقامة كتلة آسيوية جديدة لمواجهة الصين الاشتراكية، خاصة بعد نجاح الثورة الاشتراكية فيها عن طريق توطيد الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شعوب هذه الدول.

إلا أن هذه الدول ما فتئت أن انقسمت على نفسها نتيجة اختلاف مواقفها إزاء بعض الأحداث التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة مثل :
"الحربين الكورية والفيتنامية"، حيث رفضت بعض الدول مثل الهند واندونيسيا وبورما، الانسياق وراء السياسة الأمريكية[3].

7- مؤتمر كولومبو عام 1949م :

انعقد هذا المؤتمر في 5 أفريل عام 1954م بسيري لانكا، وحضرته كل من : بورما، سيلان، اندونيسيا، باكستان، سري لانكا، وكان الهدف من انعقاده هو إنهاء الحرب الدائرة في

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص ، 26.

[2] هايل عبد المولى طشطوش : **مقدمة في العلاقات الدولية**، د. د. ن ، د. ب ، 2010، ص 228.

[3] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 26.

الهند الصينية بين القوات الفرنسية والقوات الوطنية الفيتنامية، ودراسة المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وما يمكن أن ينجم عنها من آثار على آسيا، وكذلك مناقشة مشروع انضمام الصين إلى الأمم المتحدة، كما درسوا الأبعاد المحلية والعالمية للحركة الشيوعية وعارضوا أي تدخل في الشؤون الداخلية سواء كان من طرف عملاء الشيوعية الخارجية أو من طرف المعُادين للشيوعية[1].

وفي ختام هذا المؤتمر دعا الوزير الأول الاندونيسي "علي ساستروميد إلى دراسة إمكانية عقد مؤتمر آسيوي-إفريقي، والذي خصص له لقاء بوجور في 28-29 ديسمبر عام 1954م[2].

8 - لقاء بوجور عام 1954م :

انعقد هذا اللقاء في 28-29 ديسمبر عام 1954م حضره رؤساء الدول الخمسة التي حضرت في مؤتمر كولومبو وهي : اندونيسيا، سيلان، بورما، باكستان، سري لانكا.

وفي هذا اللقاء تم الاتفاق على الترتيبات النهائية لعقد مؤتمر باندونغ باندونيسيا، ومن جملة الأهداف التي حددها هذا المؤتمر هي :

العناية بالمشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا مثل المشاكل التي تتعلق بالسيادة الوطنية وبالعنصرية والاستعمار[3].

هناك ملاحظة يجب أن نوردها وهي حضور الجزائر في هذا اللقاء، بحيث مثلها وفد من جبهة التحرير، وذلك لأن قيادة الثورة كانت تسعى لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث الساعية إلى تحقيق نوع من التضامن وتوحيد المواقف من الصراع الدائر بين المعسكرين في خضم الحرب الباردة القائمة بينهما، فكان أن تم إرسال وفد من جبهة التحرير

---

[1] عبد القادر خليفي : **المؤتمرات الأفرو- آسيوية والقضية الجزائرية**، مجلة المصادر، ع8، الجزائر، ماي 2003، ص 219.

[2] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 16.

[3] محمد عباس : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1902م)**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 297.

إلى بعض الدول الآسيوية قبل انعقاد مؤتمر باندونغ ضمّ كل من حسين آيت أحمد، أمحمد يزيد[4].

حيث تنقل الوفد بين دول : بورما، اندونيسيا، سري لانكا، الهند، باكستان، وحضر هذا الوفد لقاء بوجور وكان يركز على أهمية إدراج القضية الجزائرية ضمن البيان الختامي، وقدم لذلك مذكرة في سياق المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، إلا أن المناقشات بين وفد الجبهة وبقية الوفود لم تثمر ما كان منتظرا، إذ لم يشر البيان الختامي للقاء سوى إلى القضية التونسية والمغربية فقط، غير أنه وبالرغم من أن المجتمعين لم يتناولوا القضية الجزائرية إلا أن الوفد حقّق نتيجة إيجابية، وهي حصوله على تعهد بأن تمنح صفة مراقب للوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير للمشاركة في مؤتمر باندونغ ضمن وفد مغاربي[1].

إن المؤتمرات السابقة سواء التي انعقدت في آسيا أو في إفريقيا، قد كشفت عن توفر الإرادة السياسية لدى شعوب القارتين، للتضامن وتنسيق الجهود لمواجهة المشكلات المشتركة، وهو الأمر الذي هيّأ لبروز الكتلة الأفرو-آسيوية في مؤتمر باندونغ عام 1955م.

المطلب 3: مؤتمر باندونغ عام 1955م .

إن مؤتمر باندونغ الذي جمع بين شعوب إفريقيا وآسيا لم ينعقد اعتباطا، بل كان حتمية تاريخية فرضتها ظروف ومتطلبات النضال المشترك لشعوب هاتين القارتين، نظرا لتشابه مشاكلهما ووحدة أهدافهما وآمالهما، فلم يكن وليدة الصدفة أو اجتماعا ظهر فجأة وإنما سبقته مؤتمرات وهي التي أشرنا إليها سابقا فجاء المؤتمر تطورا لها، وبلورة للأفكار التي جاءت بها[2].

---

[4] Mohamed harbi: **les archives de la révolution algérienne**, les éditions jeune Afrique, paris, 1988,p 172.

[1] أحمد سعيود : **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1958**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 52.

[2] إسماعيل صبري مقلد: **الإستراتيجية والسياسية الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط2 ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، د. س، ص 324.

انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 18-24 أفريل عام 1955م بمدينة باندونغ الاندونيسية بناءً على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولومبو (باكستان، سري لانكا، بورما، سيلان، اندونيسيا)، حيث انعقد في جومشبع بروح الكراهية للاستعمار على اعتبار أنه السبب الرئيس وراء المشكلات التي تعاني منها هذه الدول والتي أعاقت نموها وتطورها.

ضم هذا المؤتمر 29 دولة إفريقية وآسيوية وهي :

مصر، ليبيا، السودان، ليبيريا، أثيوبيا، غانا، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، العربية السعودية، اليمن، تركيا، أفغانستان، باكستان، إندونيسيا، برمانيا، سيلان، الهند، اليابان، تايلاندا، كمبوديا، اللاووس، النّيبال، الفلبين، الفيتنام الجنوبية، الفيتنام الشمالية، الصين، إيران.

أما الملاحظون فتمثلت وفودهم في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) وقبرص[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المحللين السياسيين، قد قدّروا للمؤتمر عدم النجاح نظرا لاختلاف اتجاهات وانتماءات الدول المشاركة فيه :

- منها الدول المرتبطة بالمعسكر الغربي مثل : باكستان، الفيليبين، إثيوبيا، سيلان، فيتنام الجنوبية، كمبوديا، ليبيريا، العراق...
- منها الدول المنتمية إلى المعسكر الشرقي : كالصين الشعبية وفيتنام الشمالية.
- منها دول محايدة غير تابعة لأي من المعسكرين : مصر، اندونيسيا، أفغانستان، الهند، بورما، نيبال، سوريا، إيران.

بالإضافة إلى وجود دول أخرى كانت مرتبطة بمعاهدات ثنائية مع المعسكر الغربي كاليابان، الأردن، ليبيا[2].

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في المؤتمر فقد وضعت مجموعة كولومبو شرطين أساسيين وهما:

---

[1] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 220.

[2] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 34.

1. أن تكون الدولة العضو تنتمي لإحدى القارتين إفريقيا أو آسيا.

2. أن تكون الدولة العضو مستقلة أي ذات سيادة.

إن هذين الشرطين في نظرنا غير كافيين وغير موضوعيين من الناحية السياسية، فقد قصر باب العضوية في المؤتمر على دول آسيا وإفريقيا، وهذا فيه تجاهل لعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية التي تعاني من نفس الظروف، كذلك الشرط الثاني يعتبر في نظرنا مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر على وجه الخصوص.

لقد رسمت مجموعة كولومبو للمؤتمر أربعة أهداف تتمثل فيما يلي :

– تشجيع التعاون فيما بين شعوب إفريقيا وآسيا.

– دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لشعوب القارتين.

– بحث المشاكل المتعلقة بكفاح شعوب القارتين ضد الاستعمار والعنصرية.

– بحث مدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الدول في مجال توطيد السلم والتعاون الدولي[1].

وفي الخطاب الافتتاحي لمؤتمر باندونغ، قال الرئيس الاندونيسي "أحمد سوكارنو" :

« لا تهم الاختلافات الموجودة بين الدول الحاضرة في هذا المؤتمر، طالما أنها توجد وحدة في رغبة هذه الشعوب فإننا جميعا تربطنا أشياء أكثر أهمية من الأشياء التي تفرّق بيننا شكليا، إنّنا موحدون على أساس مناهضة الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه، موحدون حول هدف تحقيق السّلم في العالم...»[2].

لهذا يمكننا، تلخيص الصفات والسمات التي تشترك فيها دول وشعوب إفريقيا وآسيا:

✓ **من الناحية السياسية :**

---

[1] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 45.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص، 67.

أنها دول حديثة الاستقلال تعاني من التركة الاستعمارية، دول غير كاملة السيادة معظمها مطوقة بأحلاف عسكرية وتوجد فوق أراضيها قواعد عسكرية أجنبية، السباق نحو التسلح وما ينجم عنه من أخطار على هذه الدول بالإضافة إلى خطر قيام حرب عالمية ثالثة، سياسة الحرب الباردة والتوتر الدولي الناجم عنها، سياسة التمييز العنصري وأخيرا رغبة هذه الدول بالمحافظة على استقلالها وصيانة سيادتها وإصرارها على عدم التخلي عن أي جزء من هذه الحقوق.

- ✓ **الناحية الاقتصادية :**

التبعية الاقتصادية، ضعف إنتاجية ومردودية القطاع الصناعي، ضعف القطاع الزراعي، عدم الكفاية الغذائية، ضعف متوسط الدخل القومي ومستوى المعيشة...الخ.

- ✓ **من الناحية الاجتماعية :**

ارتفاع نسبة البطالة، ضعف مستوى التعليم وانتشار الجهل والأمية، ارتفاع نسبة الولادات...الخ.

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر باندونغ يعتبر الانطلاقة الأولى لفكرة الحياد الايجابي وعدم الانحياز على صعيد العلاقات الدولية، وقد ظهرت هذه الانطلاقة من خلال النقاش والجدل الذي دار خلال المؤتمر حول هذه الفكرة، فقد دافع الرئيس "جواهر لال نهرو" عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وأوضح مدى الإهانات التي تتعرض لها الدول الصغيرة التي تدور في فلك أحد المعسكرين، واعتبر سياسة القوة والأحلاف العسكرية طريقا تؤدي إلى ضياع العالم وخسارته، وانتقد الحلف الأطلسي لأنه أداة جبّارة لحماية الاستعمار، كما أن مندوب سوريا دافع بشدة عن هذه الفكرة[1] حين قال :

---

[1] عبد المنعم زنابيلي : المرجع السابق، ص 152 .

« إننا نمثل أكبر قارتين في الأرض، وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الإستراتيجية، فإذا قرّرنا بإرادتنا مجتمعة ألاّ تقع حرب، فإن مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع ...»، كذلك اعتبر مندوب مصر أن الحياد يجب أن يتضمن تصفية الاستعمار وإنهاء الاحتلال، ومن جهة ثانية قوبلت فكرة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بهجوم شديد من جانب عدد من الدول كالعراق والفيليبين وغيرهما، وقد اقترحت باكستان سبعة مبادئ أساسية للسلام، وعلّلت انتماءها للأحلاف العسكرية بحقها في تأمين الأمن الجماعي، كذلك تركيا التي دافعت عن الأحلاف العسكرية الدفاعية وحذّرت الدول الحاضرة من مغبّة الحياد، ومن المصير المحزن الذي يمكن أن تؤول إليه[1].

لقد ركّز المؤتمر أشغاله على ثلاثة مواضيع أساسية هي :

حق تقرير المصير ومشاكل الدول المستقلة حديثا والسلم والتعاون الدولي، وقد سُجلت خلافات حادة بين المؤتمرين حول ثلاثة أمور هي :

1. مسألة الاستعمار ومفاهيمه.

2. مسألة السلم والتعاون الدولي، وهل يتنافى ذلك مع حق الدول في الدفاع الفردي أو الجماعي أم لا ؟

3- مسألة التنمية[2].

لقد ترتبت عن أشغال المؤتمر نتائج في مجالات وميادين متعددة، لكن قبل ذكر هذه النتائج تجدر الإشارة بأن المؤتمر قد انقسم إلى ثلاث لجان رئيسية هي :

- اللجنة السياسية :

قد عهد إليها ببحث المسائل الآتية: حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، دعم السلام والتعاون العالميين.

- اللجنة الاقتصادية :

---

[1] محمد عزيز شكري : **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، د.ط ، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 109.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 75.

عهد إليها ببحث المسائل والموضوعات التالية: التعاون فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والتعاون فيما يتعلق بتقدم التجارة، استخدم الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، والتعاون في الميادين الأخرى.

– **اللجنة الثقافية :**

مهمتها تحقيق التعاون الثقافي بين الدول الإفريقية والآسيوية[1].

1. نتائج المؤتمر في المجال السياسي :

أعرب المؤتمر عن تأييده للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، كما استنكر سياسة التفرقة والتمييز العنصري، كما عالج عددا من مشكلات الشعوب المتعلقة بقضية تصفية الاستعمار، فقد أيّد المؤتمر حق شعوب شمال إفريقيا : تونس، المغرب، والجزائر في تقرير مصيرها وفي الاستقلال، كما أيّد موقف العرب في فلسطين، ودعى إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها، كما أيّد موقف اندونيسيا في قضية أيريان الغربية، وموقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية، المطالبة بانضمام جميع الدول ذات السيادة لعضوية الأمم المتحدة، وتمكين الدول الإفريقية والآسيوية من المشاركة في مجلس الأمن، كما دعا المؤتمرون إلى العمل على نزع السلاح[2].

قبل ختام هذا العنصر، تجدر بنا الإشارة إلى موقع القضية الجزائرية في هذا المؤتمر : بعد أن تحصلت جبهة التحرير الوطني في لقاء "بوجور" على تعهد بأن يُمنح لوفدها صفة ملاحظ للمشاركة في مؤتمر باندونغ، بادر الوفد الجزائري الذي يتكون من السيدين "حسين آيت أحمد" و "أمحمد يزيد" بزيارة عدد من الأقطار الآسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرّفا بها، وفي كل مرّة كان يقدم مذكرة يصرح فيها أهداف جبهة التحرير المتمثلة في حقّه في الاستقلال وتقرير مصيره، واستطاع أن يقنع الدول الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية إلى جانب قضيتي تونس ومراكش، وبالفعل تم تكوين وفد موحد يمثل الأقطار الثلاثة (الجزائر،

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 81.

[2] جلال يحي : **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، د. س، مصر، ص 580.

تونس، المغرب) ويقوم بنشاط موحد في الاتصال بالمؤتمر، وطلب العون من دوله وشعوبه قصد الوقوف مع قضية المغرب العربي، موقفا يساعد على نيل حريته واستقلاله[1].

فقد قدّم هذا الوفد المشترك الذي يضم ممثلين عن جبهة التحرير الجزائرية، حزب الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي، إلى المؤتمر مذكرة شرح فيها الوضع في شمال إفريقيا مع ملحق يخص القضية الجزائرية، وكان كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب وتأييد من طرف الدول المشاركة في المؤتمر، وتبلور ذلك في اللائحة التي أصدرها لتأييد كفاح الشعب الجزائري وشعوب المغرب العربي، وفيما يلي مقتطف من هذه اللائحة :

« نظرا لحالة الاضطراب السائد في شمال إفريقيا، ولرفض حق شعوب شمال إفريقيا أن تقرّر مصيرها بنفسها، فإن المؤتمر الآسيوي الإفريقي يُعلن تأييده لشعوب: الجزائر، المغرب، تونس، أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تعلن استقلالها، ويحث الحكومة الفرنسية بأن تعهد إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير...»[2].

وقد مكّن هذا الدعم من فتح الطريق نحو طرح القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة فقد تقدمت أربع عشر دولة في 26 جويلية عام 1955م، وهذه الدول هي :

مصر، لبنان، العراق، المملكة السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، باكستان، الهند، بورما، تايلاندا، اندونيسيا، ليبيريا، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، وقد أوضحت هذه الدول صاحبة الطلب للأمين العام في المذكرة أهمية حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة[3].

---

[1] عبد القادر خليفي : **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962م)**، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 107.

[2] أحمد سعيود: المرجع السابق، ص ص 54-55.

[3] أحسن بومالي : **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د. س، ص 155.

ففي سبتمبر عام 1955م وضعت الجمعية العامة القضية الجزائرية في جدول أعمالها في دورتها العاشرة، وبهذا أزيلت المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد قضية داخلية تتعلق معالجتها بالحكومة الفرنسية[1].

2. نتائج المؤتمر في المجال الاقتصادي :

وافق المؤتمر على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة الآسيوية–الإفريقية، وإمكانية التعاون مع دول أخرى من خارج المنطقة، وقبول الاستثمارات الأجنبية لتحقيق برامج التنمية، وهذا عن طريق :

– التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

– تبادل المعونة الفنية بين الدول المشتركة في المؤتمر، عن طريق إقامة مراكز للتّدريب القومي والإقليمي.

– الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص بالأمم المتحدة لتحقيق التقدم الاقتصادي[2].

– ضرورة رصد البنك العالمي للإنشاء والتعمير، لجزء من موارده للدول الآسيوية والإفريقية.

– ضرورة تنشيط التجارة، وذلك باللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية وتثبيت الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية، عن طريق اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتصنيع المواد الأولية قبل تصديرها وتبادل الوفود والخبرات.

– تشجيع إنشاء بنوك وشركات تأمين قومية وإقليمية.

– أهمية تعديل أسعار النقل البحري، وتطوير الطرق البحرية لتكون أكثر ملائمة لمصالح الدول الآسيوية والإفريقية[3].

3. نتائج المؤتمر في المجال الثقافي :

---

[1] مصطفى طلاس وبسّام العسلي : **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 384.

[2] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 104.

[3] جلال يحي: المرجع السابق،ص 579.

ركّز المؤتمر على أهمية التواصل الثقافي بوصفه أحسن وسيلة لزيادة التفاهم بين الشعوب، وعليه كوّن المؤتمر لجنة خاصة لمناقشة المساءل المتعلقة بالتعاون الثقافي، وخلصت إلى اتخاذ عدة قرارات :

– ضرورة إحياء التقارب الثقافي القديم بين شعوب آسيا وإفريقيا.

– استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية.

– كما استنكر المؤتمر العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي، وأكّد على تنمية التعاون الثقافي عن طريق تقديم التسهيلات من طرف هذه الدول، لالتحاق الطلبة الراغبين في الدراسة والتدريب لتحقيق التبادل الثقافي المشترك.

انتهى المؤتمر إلى إقرار المبادئ التاريخية العشرة، التي عبّر فيها عن قناعته بأن التعاون المخلص سوف يساهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وهذه المبادئ هي :

– احترام حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

– الاعتراف بحق المساواة بين جميع الأجناس والقوميات.

– احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

– عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

– احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

– الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى، والامتناع عن الضغط على الدول الأخرى.

– الامتناع عن أعمال التهديد أو العدوان، أو استخدام القوة ضد أية دولة.

– تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية كالتفاوض أو التوفيق، أو التسوية القضائية أو أية وسيلة سلمية أخرى، تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

– تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

– احترام العدالة والالتزامات الدولية[1]. (انظر :الملحق01).

يتضح مما سبق ذكره أن مؤتمر باندونغ كان أول ساحة دولية حول سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، تأكد من خلال ظهور قوة عالمية جديدة بدأت تشعر بذاتها وإمكانياتها ألا وهي الكتلة الأفرو–آسيوية، التي انبثقت عن شعوب لم يكن بمقدورها في ذلك الحين أن تلعب دورا أساسيا في الشؤون الدولية[2].

أيضا إن للمبادئ التي جاء بها هذا المؤتمر ليست جديدة بالنسبة لفلسفة العلاقات الدولية، حيث أنها قد أخذت عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولكن أهميتها تأتي من كونها مبادئ أكّدت عليها دول حديثة الاستقلال، وأغلبها لم يشارك سابقا في تحضيرها.

كذلك يجب أن نشير إلى المؤتمرات الأفرو–آسيوية التي جاءت بعد مؤتمر باندونغ وهي :

1. مؤتمر بريوني عام 1956م :

بهدف تطوير سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وبلورتها وتوسيع نطاقها عقد في بريوني بيوغسلافيا في جويلية عام 1956م، اجتماع ضمّ الزعماء "جواهر لال نهرو"، "جوزيف أو جوسيب بروزتيتو"، "جمال عبد الناصر"، أكّدو في قراراته على مبادئ مؤتمر باندونغ التي أقرّها، وطالبوا بالإضافة إلى ذلك بضرورة نزع السلاح وحظر التجارب النووية، وتعرّضوا كذلك إلى المشاكل العالمية في مختلف المناطق كالشرق الأقصى، فطالب الزعماء الثلاثة بقبول عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتعرّضوا لمشاكل أوروبا واقترحوا توحيد ألمانيا وفقا لرغبات الشعب الألماني[3].

---

[1] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 113.

[2] مالك بن بني : **فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، تر: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981، ص 54.

[3] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 50.

ثم تناولوا مشاكل الوطن العربي كالقضية الفلسطينية، كما أعلنوا استنكارهم لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد جدّد التأكيد مرة أخرى على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وكان أهم ما تركه هذا الاجتماع زيادة على القرارات التي خرج بها، آثار هامة تتعلق بسياسة الحياد الايجابي ومستقبلها في العلاقات الدولية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– أن عدم الانحياز لم يعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقتصر على إفريقيا وآسيا، بل أصبح يشمل دول أوروبية مثل يوغسلافيا.

– أن اشتراك يوغسلافيا في هذا المؤتمر أكّد على أن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ليست مقتصرة على الدول التي تخلصت من الاستعمار الغربي فحسب، بل تشمل كذلك الدول التي استطاعت أن تفلت من التسلط السوفياتي[1].

2. مؤتمر القاهرة عام 1957–1958 م:

احتضنته العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958م، وحضرته 44 دولة افريقية وآسيوية، وترسّخت في هذا المؤتمر المبادئ الكبرى لمؤتمر باندونغ[2].

وبعد نهاية المداولات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها. أما فيما يخص القضية الجزائرية فقد كان هذا المؤتمر فرصة سانحة لإسماع صوتها بواسطة ممثل جبهة التحرير الدكتور "محمد الأمين دباغين"*.

---

[1] أحمد بن فليس : **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية (1954–1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر،2006– 2007، ص 153.

[2] لزهر بديدة : **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 112.

*محمد الأمين دباغين : من مواليد عام1947م بشرشال، درس الطّب، عضو في حزب الشعب ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ ، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة عام1958 م، وبعد الاستقلال عاد إلى ممارسة مهنة الطب في مدينة العلمة. أنظر رشيد بن يوب: المرجع السابق، ص 184.

ففي هذا المؤتمر أدينت السياسة الاستعمارية الموجهة ضد الشعب الجزائري الذي يحارب لانتزاع حريته واستقلاله، وصدر تصريح يدعو الشعوب الأفرو–آسيوية إلى مد يد المساعدة للشعب الجزائري، وقد نصّت اللائحة المصوّت عليها بالإجماع على :

ضرورة استقلال الجزائر، وفتح مجال التفاوض بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

كما كان من نتائج هذا المؤتمر أن نُظّم يوم 30 مارس عام 1958 م يوم التضامن الأفرو– آسيوي مع الجزائر[1].

3. مؤتمر كوناكري عام 1960م :

انعقد هذا المؤتمر في كوناكري عاصمة غينيا في الفترة الممتدة من 11 إلى 15 أفريل عام 1960م، ومما ساعد على انعقاده هو إحراز شعوب القارتين على عدة انتصارات؛ فقد تحرّرت معظم شعوب آسيا، ونالت عدة دول إفريقية استقلالها مما جعلها تضيف قوة جديدة للكتلة الأفرو–آسيوية، وللمؤتمر الذي ضمّ 70 وفدا لتمثيل القارتين[2].

وكان "فرانتز فانون"* رئيسا للوفد الجزائري ، واتخذ المؤتمر قرارات تتعلق بـ 22 دولة في إفريقيا وآسيا ومنها الجزائر، وتضمن ذلك استنكارا قويا لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول التي تقف وراء هذه السياسة، كما قرّر المؤتمر تأليف جيش آسيوي–إفريقي دوره، تقديم الدعم لأية دولة آسيوية أو إفريقية تناضل من أجل التحرّر[3].

<u>المبحث الثاني</u> : نشأة حركة عدم الانحياز ومقوماتها.

---

[1] يوسف السباعي : **مع الثورة الجزائرية القاهرة 1958**، عالم الأفكار للطباعة والنشر والتوزيع، د. ب، 2007، ص ص 5- 6.

[2] عبد القادر خليفي : المؤتمرات الأفرو– آسيوية والقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 227.

* فرانتز فانون : هو مفكر مناهض للاستعمار، ولد في عام 1925 م، مارس الطب بمستشفى البليدة عام1953م، اهتم بمفهوم الاستعمار ووضع الشعب الجزائري، كان بالنسبة للجزائر السفير والممثل للتيار التحرري في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، توفي بالو.م.ا في 12 ديسمبر 1961 ودفن بالجزائر. أنظر محمد الشريف ولد الحسين : **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830–1962)**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 147.

[3] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 134.

بدأت بواعث حركة عدم الانحياز تظهر منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حيث شهد العالم أكبر حركة تحررية في تاريخه المعاصر، تمثلت في استقلال جزء كبير من المستعمرات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فبدأت هذه الدول تطالب بمكان لها على المسرح العالمي نظرا للصراع الذي كان قائما بين المعسكرين، وتسعى لإيجاد أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بكافة صورها وأشكالها[1].

المطلب 1: مفهوم عدم الانحياز وعلاقته بالحياد الايجابي.

1.1 مفهوم عدم الانحياز("Non-alignement"):

الانحياز هو الانتماء ، أمّا عدم الانحياز فهو سياسة تأخذ بها الدولة بإرادتها الحرّة وبحقّها في سلوك السياسة التي تراها مناسبة لمصلحتها في علاقاتها مع الدول الأخرى[2].

وهناك تعريف يرى أن مصطلح عدم الانحياز هو :

"سياسة ظهرت بوادرها في مؤتمر الصداقة الأفرو-آسيوية في باندونغ عام1955م، وتبلورت في بلغراد أثناء المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز عام1961"م.

- وهناك تعريف آخر يرى :

"أنه موقف سياسي تبنّتهُ دول العالم الثالث*، والتي ارتأت عدم الميل إلى أي من الكتلتين المتصارعتين في إطار الحرب الباردة، خوفا من أن يصيبها الخطر مرة أخرى، وأن تداهمها ويلات الحروب إذا انتمت لإحدى الكتلتين"[3].

أما الآن سنورد مفهوم عدم الانحياز لدي بعض أقطاب حركة عدم الانحياز:

---

[1] إدوارد كاردل : الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 25.

[2] سامي منصور : **انتكاسة الثورة في العالم الثالث**، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، 1972، ص 33.

*العالم الثالث : ظهر هذا المصطلح سنة 1952 من قبل Lucien Fabvre , Alfred Sauvy. أنظر كلود ليوزو وجيل منصرون : **الاستعمار والقانون والتاريخ**، تر : بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 109.

[3] محمد حلمي مصطفى، المرجع السابق، ص 03.

– يرى "جمال عبد الناصر"** أن عدم الانحياز هو "عدم الميل لأي من الكتلتين، وهو بهذا ليس سياسة سلبية تحاول الابتعاد عن مشاكل العالم".

– أما "جواهر لا ل نهرو فيرى"*** :

"أن سياسة عدم الانحياز معناها البحث عن الأمن والسلام، والعمل من أجل تحقيق ذلك".

– أما تعريف "جوسيب بروز تيتو"[1] كما أورده مستشاره إدوارد كاردل في كتابه الجذور التاريخية لحركة عدم الانحياز :

"إن سياسة عدم الانحياز قد ظهرت نتيجة حاجة كثير من الدول حديثة الاستقلال لمقاومة التيارات التي تدعو إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ خلال فترة الحرب الباردة من جهة والحاجة إلى المحافظة وتدعيم استقلال هذه الدول مع العمل على توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى"[2].

جمال عبد الناصر : من مواليد 15 جانفي 1918م، نظم مجموعة الضباط الأحرار التي قامت بثورة ضد الملك فاروق سنة 1952، ترأس مصر من 1954–1970، قام بتأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956، يعتبر أحد أقطاب حركة عدم الانحياز البارزين، قدّم مساعدات للجزائر في عهد الثورة، توفي في 28 سبتمبر 1970. أنظر: سليم إلياس : **موسوعة أحداث العالم قادة وأعلام، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2005، ص ص 32–33.

***جواهر لال نهرو : من مواليد 14 نوفمبر 1889م من عائلة ثرية، ذهب إلى بريطانيا ودرس القانون هناك، وبعد عودته إلى الهند اتجه إلى السياسة وأعجب بغاندي وتتلمذ على يديه، يعتبر من مؤسسي حركة عدم الانحياز، يعد أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، توفي في 27 ماي 1964. أنظر : جواهر لال نهرو : **لمحات من تاريخ العالم**، منشورات دار الآفاق الجديدة، لبنان، 1981، ص5 .

[1] جوسيب بروزتيتو : من مواليد 25 ماي 1892م، سياسي، قام بتأسيس حكومة شيوعية في يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك أصبح حاكم الدولة، في عام 1948 أعلن استقلال يوغسلافيا عن السيطرة السوفياتية ضرب بهذا التصرف مثالا اتبعه الصين وبعض الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية، كما كان تيتو أول زعيم شيوعي يسمح لشعبه ببعض الحريات الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يعتبر أحد زعماء حركة عدم الانحياز، توفي في عام 1980 . أنظر : سفيان الصفدي: **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها**، د.ط ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 258.

[2] مختار مرزاق : المرجع السابق، ص 50.

- تعريف "كوامي نكروما"* :

"تترجم سياسة عدم الانحياز برفض الانحياز لأية كتلة"[1].

- تعريف "أحمد سوكارنو"**:

"إن سياسة عدم الانحياز معناها تدعيم سياسة التعايش السلمي"[2].

1.2 مفهوم الحياد الايجابي "Positive Neutralisme" :

2.1 مفهوم الحياد :

أ) لغة :

الحياد : من حايد محايدة، وحياد تعني لغويا جانب، وهي ضد انحاز[3].

ب) اصطلاحا:

الحياد في القانون الدولي هو الموقف الذي تتبناه وتتخذه إحدى الدول للبقاء خارج نطاق العمليات العسكرية، وعدم التورط في خلافات الغير[4].

- هناك تعريف آخر يرى أن :

---

*كوامي نكروما : ولد في عام 1909م بغانا، ناضل من أجل استقلال بلاده عن بريطانيا ، ترأس جمهورية غانا من 1960-1966م بحيث أقام دولة ذات حزب واحد وأعطى للبلاد دستورا يخوله سلطات مطلقة، وفي عام 1966م حدث انقلاب قاده الجيش الأمر الذي أدى إلى خلعه ثم نفيه إلى غينيا. أنظر: رؤوف سلامة موسى : **موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم**، دار ومطابع المستقبل ، مصر ،2002، ص 257.

[1] علي يوسف الشكري : **المنظمة الدولية والإقليمية والمتخصصة**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2002، ص 231.

أحمد سوكارنو : من مواليد 1901م، قام بمقاومة الاستعمار الهولندي، أعلن استقلال اندونيسيا عام 1945م، ترأس الجمهورية الاندونيسية من 1945 إلى غاية 1967م ، تعرض ثماني مرات للاغتيال، يعتبر أحد أقطاب حركة عدم الانحياز البارزين. أنظر : محمد بوذينة : **موسوعة أحداث العالم في القرن العشرين، ج3، منشورات محمد بوذينة، تونس، 2000، ص 408.

[2] محمود شاكر : **التاريخ المعاصر القارة الهندية حنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا**، المكتب الإسلامي، ط2، عمان، 1997، ص 421.

[3] **قاموس المنجد في اللغة والاعلام** : ط29 ، دار المشرق، بيروت، د.س، ص 160.

[4] أحمد سعيفان : **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، مكتبة لبنان، بيروت، 2004، ص 169.

"الحياد هو سلوك تعلن من خلاله دولة ما أنها غير معنية بنزاع معين، وتعتبر نفسها غير مرتبطة بأطراف النزاع، كما ترفض أن تستدرج في أي شكل من أشكال النزاع"[1].

2.2 أنواعه :

- **الحياد السلبي (Négatif Neutralité) :**

هو الحياد التقليدي القديم، الذي كانت فيه الدول تتخذ العزلة والابتعاد التام عن المنازعات الدولية[2].

نذكر مثال : عزلة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "جيمس مونرو" (James Monroe).

- **الحياد الايجابي :**

هو مبدأ سياسي تنتهجه الدول التي ترغب في الحفاظ على استقلالها، والإسهام في السلام العالمي وهو لا يعني العزلة، بل ينطوي على أهداف سامية إذ ينادي بالتعاون لإبعاد شبح الحرب عن العالم، وقد انبثق هذا المبدأ عن المؤتمر الأفرو–آسيو ي الذي عقد في باندونغ عام 1955م[3].

يتضح من خلال التعاريف السابقة لمفهوم عدم الانحياز والحياد الايجابي أنه سياسة تبنّتها دول العالم الثالث، والتي ارتأت عدم الميل إلى أي من الكتلتين المتصارعتين، وحيادها هذا ليس سلبيا يبتعد عن مشاكل العالم بل ايجابي رافض لسياسة هذه المعسكرات.

[1] ألان بلانتي : **في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية**، تر: نور الدين خندودي، د.ط ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 96.

[2] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 97.

[3] Samohi fawq el'alah : **adictionary of diplomacy and international affairs**, libraire du Lebanon, Beirut, p 280 .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح ظهر لأول مرة في مؤتمر باندونغ عام 1955م، وكانت الهند أول من تبنّى هذه السياسة، فقد دافع "جواهر لال نهرو" عن هذه السياسة في قوله:

« إنّ الهند لن تنتمي إلى أي من المعسكرين الجبّارين لأن ذلك يعني ضياع شخصيتها ...»[1].

كذلك لمّا عقد لقاء "بريوني" الذي جاء عقب مؤتمر باندونغ، والذي انعقد في جويلية عام 1956م استعمل هذا المصطلح ايضا من قبل الزعماء الثلاثة"جوسيب بروز تيتو، جواهر لال نهرو، جمال عبد الناصر حيث قالوا :

« إننا وقفنا في الحرب الباردة التي اعترضت التعاون الدولي موقفا إيجابيا موضوعيا، يقوم على الامتناع في اتخاذ سياسة من شأنها توسيع الهوّة بين المعسكرين، وازدياد حدّة التوتر الدولي، فكانت سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وسيلتنا لذلك...»[2].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه أثناء الاجتماع التحضيري الذي عقد بالقاهرة في 05-13 جوان عام 1961م، والذي تم فيه الاتفاق على عقد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز، ألا وهو مؤتمر بلغراد عام1961م.

ففي هذا الاجتماع اتفق الزعماء "جمال عبد الناصر، جوسيب بروزتيتو، أحمد سوكارنو"، على استعمال لفظ عدم الانحياز وحده وتجريده من مصطلح الحياد الايجابي، ومن هنا أصبح يستعمل مصطلح عدم الانحياز في مؤتمرات حركة عدم الانحياز[3].

المطلب 2: ظروف وأسباب نشأة حركة عدم الانحياز.

هناك عدة ظروف وأسباب مجتمعة مع بعضها البعض، أدت إلى ظهور حركة عدم الانحياز على مسرح العلاقات الدولية منها :

[1] عبد المنعم زنابيلي : المرجع السابق، ص 143.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 50.

[3] محمد حلمي مصطفى : المرجع السابق، ص 144.

1.مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا التمهيدية التي سبقت مؤتمر باندونغ، وهي التي أشرنا إليها سابقا.

2.انقسام العالم إلى معسكرين غربي رأسمالي وشرقي شيوعي ، والصراع القائم بينهما :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية برز صراع عالمي جديد، حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة وسعي هذه الأخيرة للحفاظ والدفاع عن النظام الرأسمالي، عن طريق تبنيها للمشاريع الاقتصادية، كمشروع مارشال عام1947م*، والهيمنة العسكرية عن طريق الحلف الأطلسي** منذ عام1949م، وبالمقابل قام الاتحاد السوفياتي برد فعل مماثل لدعم الأنظمة الشيوعية ومقاومة التغلغل الأمريكي، فأنشأ الاتحاد السوفياتي مع الدول السائرة في فلكه منظمة الكوميكون عام1949*م،** وحلف وارسو عام 1955م*[4] ونتج عن هذا الصراع السباق نحو التسلح الذي أصبح يهدد البشرية، ومنها دول العالم الثالث التي قررت عدم الانحياز إلى أي من المعسكرين، ومطالبتها بالكف عن هذا الصراع[1].

*مشرع مارشال : تمثل هذا المشروع في الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في جوان عام 1947، وأعلن فيه عن تقديم 13 مليار دولار لدول أوروبا الغربية لمساعدتها على إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، أنظر: محمود ممدوح ومنصور مصطفى : **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، د.س، ص 250.

حلف الشمال الأطلسي: تم التوقيع على معاهدة الحلف الأطلسي في افريل 1949م يضم كل من : بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، الو.م.أ ، كندا، الدنمارك، اسلندا، إيطاليا، النرويج، البرتغال، تركيا ،اليونان ،ألمانيا، إسبانيا ، والعديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. أنظر : إسماعيل صبري مقلد : **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 346.

***منظمة الكوميكون : أو ما يعرف بمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية أنشأ في جانفي 1949م، وقد ضمت هذه المنظمة في عضويتها إلى جانب الاتحاد السوفياتي، بلغاريا، رومانيا، المجر، بولندا، وكان الهدف من إنشائها هو التنسيق بين الدول الاشتراكية في المجال الاقتصادي وتبادل الخبرات، وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. أنظر : أحمد وهبان وممدوح نصار : **التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991م)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 220.

*[4]حلف وارسو : تشكل هذا الحلف بغرض مواجهة الحلف الأطلسي، وقد جاء على إثر المؤتمر الذي عقد في وارسو عاصمة بولونيا ما بين 11 و14 ماي عام 1955، الذي ضم الاتحاد السوفياتي، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، المجر، صدر من خلاله اتفاق تعاون ومساعدة متبادلة وتوحيد القيادة العسكرية بين تلك الدول، وسمي هذا الحلف بحلف الصداقة والمساعدة والتعاون. أنظر : رشيد البرّاوي : **العلاقات السياسية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972، ص 215.

[1] عبد الخاق عبد الله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 151.

3.حركات التحرر :

تميّز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه بزيادة حركات التحرّر*، حيث ظهرت في العالم موجة من حركات التحرر في قارات آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، ونظرا للظروف الاستعمارية المتشابهة التي عاشتها هذه الحركات التحررية، بدأت تشعر بضرورة وحتمية وحدة مصيرها فتوحّدت في البداية قاريا ثم أصبحت على المستوى الأفرو–آسيوي[1].

4.إقحام دول العالم الثالث في الصراع القائم بين المعسكرين :

بحيث أصبحت أراضيها مسرحا له، ومن مظاهر ذلك الأزمات كأزمة السويس عام1956م، والأحلاف كحلف جنوب شرق آسيا عام 1954*م*، وحلف بغداد عام 1955***م ، والمشاريع

*حركات التحرر : تهدف إلى التخلص من الظلم والاستبداد والهيمنة الأجنبية، أيضا هي عبارة عن رفض الاستعمار بمختلف أشكاله، وتتمثل في المقاومة السياسية، أو المقاومة المسلحة أو هما معا. أنظر : يحي محمد نبهان : **معجم مصطلحات التاريخ**، د.ط ، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 113.

[1] جمال حمدان : **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 313.

**حلف جنوب شرق آسيا: تم التوقيع عليه في مانيلا في سبتمبر 1954، ضم في عضويته كل من : الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، نيوزيلاندا، باكستان، الفيليبين، تايلاندا، وكانت إقامة هذا الحلف إستراتيجية، هدفت من وراءها أمريكا والدول الدائرة في فلكها، إلى المحافظة على مستعمراتها ، بحيث رأت بأن الأمن الجماعي يعتبر أفضل وسيلة للمحافظة على المنطقة. أنظر رشيد البراوي : المرجع السابق، ص 211.

***حلف بغداد: أنشأ في فيفري عام 1955م وضم كل من : العراق، تركيا، بريطانيا، باكستان، إيران، الو.م.أ كعضو ملاحظ، وهدف هذا الحلف تطويق الاتحاد السوفياتي وقطع طريق الشرق الأوسط أمامه، وبعد نجاح ثورة العراق عام 1958 انسحب العراق وأصبح مقر الحلف أنقرة (تركيا)، واتخذ اسم الحلف المركزي. أنظر ممدوح محمود ومنصور مصطفى: المرجع السابق، ص 360.

كمشروع مارشال عام 1947م وإيزنهاور عام 1957م*، وذلك تمهيدا لاحتواء هذه الدول أي دول العالم الثالث، وتكريس الاستعمار فيها واعتبارها كمناطق نفوذ[1].

5.محاولات التقارب والتضامن :

بين شعوب دول العالم الثالث، والتي تجسّدت في مؤتمر باندونغ عام 1955م، الذي ضمّ 29 دولة اتفقت على مبادئ أصبحت أرضية فيما بعد لحركة عدم الانحياز عند تأسيسها في مؤتمر بلغراد عام 1961م[2].

6.مشكلة التبعية الاقتصادية :

بعد الحرب العالمية الثانية نالت الكثير من دول العالم الثالث استقلالها السياسي، فوجدت نفسها أمام مشاكل لا حدود لها في شتّى الميادين وكان أخطرها مشكل التبعية الاقتصادية، حيث كانت الشركات الاحتكارية التابعة للدول الاستعمارية تستغل موارد دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك أنها تدرك أن استقلالها السياسي لن يكون كاملا إلا إذا تحرّرت اقتصاديا، لهذا اتحدّت هذه الدول لتدعيم استقلالها الاقتصادي.

7.مؤتمر بلغراد التأسيسي عام 1961م :

الذي عقد في 01-06 سبتمبر عام 1961م ببلغراد عاصمة يوغسلافيا بناءًا على دعوة الرئيس اليوغسلافي "تيتو، جمال عبد الناصر، أحمد سوكارنو".

وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن تأسيس حركة عدم الانحياز[1].

---

*مشروع إيزنهاور:جاء في عام 1957م مثل تعهد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول العربية التي تتعرض للتهديد من جانب القوى الاشتراكية ، أو التدخل من خلال إمدادها بالمساعدات الاقتصادية، أو الدعم العسكري بتقديم الأسلحة، وقد قبلت المشروع دول حلف بغداد، ورفضته مصر وسوريا والأردن. أنظر: عوني عبد الرحمان السبعاوي : **التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 289.

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق ، ص 77.

[2] مالك بن نبي: المرجع السابق، ص 55.

<u>المطلب 3</u>: مقومات حركة عدم الانحياز.

3.1 مبادئ حركة عدم الانحياز :

– إتباع سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمي وعدم الانحياز، وتبنّي مواقف مؤيدة لهذه السياسة.

– تأييد ودعم حركات التحرر.

– عدم الانتماء إلى أي حلف عسكري جماعي، تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى[2].

– يجب أن لا تكون الدولة الغير المنحازة طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى، لكن هذا المبدأ فقد أهميته عند إقدام بعض الدول غير المنحازة على توقيع اتفاقيات مع دول كبرى، فمثلا هناك اتفاقيات بين :

- مصر– الاتحاد السوفياتي عام 1971م.
- الهند– الاتحاد السوفياتي عام 1971م.
- العراق – الاتحاد السوفياتي عام 1972م.
- سوريا – الاتحاد السوفياتي عام 1980م.

– يجب أن لا تكون الدولة الغير منحازة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها[3].

3.2 أهداف حركة عدم الانحياز :

تهدف حركة عدم الانحياز إلى تحقيق ما يلي :

---

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 169.

[2] محمد عزيز شكري : المرجع السابق، ص 91.

[3] علي صبح : **النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1995.1945)**، ط2 ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 68.

– مناهضة الامبريالية والعنصرية بجميع أشكالها، ومقاومة الاستقطاب الذي تحاول أن تمارسه الدول الكبرى على الدول الصغرى.

– تحقيق التعايش السلمي وإرساء السلام العالمي.

– القضاء على الاستعمار بمختلف أشكاله[1].

– تسوية النزاعات الموجودة بين أعضاء الحركة بالطرق السلمية، لأن قدرتها على حل هذه النزاعات يكسبها مصداقية عالمية، وبالتالي تتمكن الحركة من التأثير في الأحداث الدولية، أما عجز الحركة من حل هذه النزاعات، فسيضعف موقفها في القضايا الدولية.

– تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التعاون الدولي والتكامل.

– تغيير العلاقات الدولية وبناء مجتمع دولي يسوده الأمن والسّلام، والتعاون المتوازن، والتكامل بين الشعوب في جميع المجالات، والتخلص من هاجس الحروب (بمعنى إرساء السلام العالمي).

لكن مع تطور الأحداث وتصدع المعسكر الشيوعي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ظهر هدف جديد للحركة وهو العمل من أجل الحفاظ على وجودها ومواجهة النظام الدولي الجديد[2].

أما هيكل الحركة فيمثله(الملحق03).

3.3 العضوية في حركة عدم الانحياز :

إن العضوية في حركة عدم الانحياز تخضع لشروط رغم مطالبة بعض الدول الأعضاء بأن تكون العضوية مفتوحة وميسّرة، وهذه الشروط تم إقرارها في المؤتمر التحضيري لانعقاد مؤتمر بلغراد عام 1961م، والذي عقد بالقاهرة في 05-13 جوان عام 1961م وهي :

– أن تكون الدولة قد نهجت سياسة استقلالية مبنية على التعايش السلمي وعدم الانحياز.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 240.

[2] إدوارد كاردل : الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 70.

- مساندة حركات التحرر.
- عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى.
- ألا تكون الدولة عضوا في اتفاقيات ومعاهدات عسكرية ثنائية مع دولة من الدول الكبرى.
- ألا تكون الدولة قد منحت قواعد عسكرية لدولة أجنبية[1].

لكن رغم هذه الشروط تم فتح باب العضوية أمام أكبر عدد ممكن من الأعضاء، بحيث لم يستثن من تلك العضوية إلا الدول المنخرطة في حلف الأطلسي وحلف وارسو، وهذا ما يفسره التصاعد المستمر في عدد الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمرات الحركة[2].(انظر:الملحق02).

<u>المبحث الثالث</u> : موقف قوى الصراع الدولي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) من حركة عدم الانحياز .

لقد مرّت مواقف الكتلتين الشرقية والغربية إزاء بروز حركة عدم الانحياز، بمرحلتين اختلفت فيهما مواقف الكتلتين اتجاه الحركة بالسلب والإيجاب، ففي الوقت الذي تميزت فيه مواقفهما بإدانة الحركة في المرحلة الأولى من ظهورها، نجد أنهما قد غيّرتا مواقفهما التي تمثلت في التنافس الشديد بينهما على تأييدها بهدف احتوائها واستعمالها ضد بعضهما البعض[3].

<u>المطلب 1</u>: موقف الاتحاد السوفياتي.

لقد أنكر الاتحاد السوفياتي في البداية إمكانية قيام طرف ثالث في العلاقات الدولية، ووصف سياسة عدم الانحياز بأنها مشبوهة، ويبدو أن هذه النظرة السوفياتية مستمدة إلى حد كبير من نجاح الثورة الشيوعية في الصين، فقد أدت إلى تقوية اعتقاد القادة السوفيات، والحركة

---

[1] علي صبح: المرجع السابق، ص 70.

[2] سامي منصور: المرجع السابق، ص 63.

[3] محمد عزيز شكري : المرجع السابق، ص 66.

الشيوعية العالمية بأن حركات التحرر في المستعمرات لا يمكن أن تحقق أهدافها في التصفية النهائية لجميع آثار السيطرة الاستعمارية إلا تحت الزعامة السوفياتية[1].

غير أن تبنّي الاتحاد السوفياتي لسياسة التعايش السلمي، أدى إلى تغيير نظرته تجاه فكرة عدم الانحياز، بحيث أصبح أكثر تقبلا لهذه الفكرة، من خلال سعيه إلى تدعيم علاقاته بالدول الأفرو–آسيوية، ومساندة قضاياها التحررية، وبرز هذا التقارب في اتجاهين متوازيين.

أولهما : بذل المعونات الاقتصادية والمساعدات لهذه الدول بتسهيلات كبيرة، لمساعدتها على تطوير اقتصادياتها[2].

يقول احد أعضاء الحزب الشيوعي: « إن الاتحاد السوفياتي له قدرة واسعة على تفهم واجباته الدولية كدولة اشتراكية، إن هذا الواجب يتلخص أساسا في إمداد الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتي لم تندمج بعد في الاقتصاد الاشتراكي العالمي، بالمساعدات بهدف تثبيت استقلالها سياسيا واقتصاديا »[3].

لقد استهدف الاتحاد السوفياتي بهذه المساعدات كسب صداقة هذه الشعوب ومساعدتها على تطوير نفسها، إلى الحد الذي يجعلها تشارك على قدم المساواة في حل جميع المسائل الدولية الكبرى، تمهيدا لربطها به على المدى الطويل[4].

ثانيا : تأييد وجهة نظر الدول الحديثة الاستقلال في رفضها للأحلاف والتكتلات العسكرية، والتأكيد على أنها وسيلة استعمارية للضغط على هذه الشعوب، والزج بها في مضمار الحرب الباردة، وقد تركزت الدبلوماسية السوفياتية في هذا الوقت على تأييد وجهة نظر الدول حديثة الاستقلال[5] في البقاء بعيدا عن هذه الأحلاف، وبرز ذلك مثلا في تأييد موقف مصر ضد حلف

---

[1] إسماعيل صبري مقلد : **السياسة السوفياتية والدول الأفرو–آسيوية،** مجلة السياسة الدولية، ع2، القاهرة، 1966، ص 20.19.

[2] عيسى ليتيم : المرجع السابق، ص 59.

[3] إسماعيل صبري مقلد : السياسة السوفياتية والدول الأفرو–آسيوية، المرجع السابق، ص 22.

[4] علي صبح: المرجع السابق، ص 67.

[5] إسماعيل صبري مقلد: : السياسة السوفياتية والدول الأفرو–آسيوية، المرجع السابق، ص 60.

بغداد، ثم جاءت الخطوة الثانية بعد هذا الحلف في تمويل مصر بالأسلحة، أو ما يعرف بصفقة "الأسلحة التشيكية"، وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر، وقف ضده واعتبره محاولة لاستعادة السيطرة الغربية على المنطقة، وفي أعقاب أزمة السويس أيّد الاتحاد السوفياتي الموقف العربي ضد مبدأ إيزنهاور، باعتباره محاولة استعمارية أمريكية للقضاء على استقلال شعوب هذه المنطقة[1].

إن التماثل في الأهداف بين هذه الدول، ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام، ومعارضة الحروب يشكل أحد جوانب التقارب بين الاثنين، وبدون شك فإن الدول الحديثة الاستقلال كانت تشعر بأنها أكثر قربا من الاتحاد السوفياتي إيديولوجيا وسياسيا، واقتصاديا عن الغرب[2]، ومنذ ذلك الوقت أخذ السوفيات يؤيدون حركات التحرّر سواء بتقديم المساعدات المادية لها، أو التصويت لصالح قضاياها في الأمم المتحدة، وبرز هذا الموقف بشدة إثر انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية بموسكو عام 1961م، حيث أوصى في قراراته على تقديم الدعم للدول المناضلة ضد الاستعمار الغربي، وما شجّع المؤتمر على اتخاذ هذا القرار هو الصراع السوفياتي–الصيني، وقطع الطريق على الغرب لتحقيق أية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية[3].

<u>المطلب 2</u> :الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كان اهتمام الكتلة الغربية في ظل صراعها مع الشرق هو إبعاد دول العالم الثالث عن دائرة النفوذ السوفياتي، أو ما يسميه المفكرون الغربيون الزحف الشيوعي، لذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة خلال سنوات الخمسينيات لقبول خط سياسي مستقل، والذي هو في نظرها إضعاف للمعسكر الغربي، ولهذا فهي عارضت في البداية حركة عدم الانحياز[4]، حيث اعتبر وزير خارجية أمريكا الأسبق "جون فوستر دالاس" سياسة عدم الانحياز واعتبرها لا أخلاقية وقصيرة

---

[1] عبد الله إمام : **حكايات عن عبد الناصر**، د.ط، الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص 57.

[2] توفيق سعد حقّي : **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص 324.

[3] توفيق سعد حقّي: المرجع نفسه، ص 324.

[4] سامي منصور: المرجع السابق، ص 11.

النظر، معتقدا أنه من الوهم بأن بلدا ما قادر على ضمان أمنه عندما يكون غير مكترث بمصائر الآخرين، ولم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وحده بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الأمريكي الأسبق "إيزنهاور"، ونائبه "رتشارد نكسون"[1]، والملاحظ أن المعارضة الغربية وخاصة الأمريكية لسياسة عدم الانحياز لم تتوقف عند مستوى الإدانة، بل حاولت الضغط على الدول المحايدة لإدخالها في أحلافها العسكرية، على نحو ما حدث بعد أزمة قناة السويس، فقد حاولت منذ 1956م بعد الهزيمة الفرنسية الانجليزية الإسرائيلية في قناة السويس تطبيق مبدأ إيزنهاور؛ المتمثل في سياسة ملأ الفراغ، والذي سعى دالاس لتطبيقه عن طريق الضغط على دول المنطقة للدخول في حلف بغداد، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل[2].

ومع مجيء الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" إلى الحكم في الو.م.أ، حدث تحول كبير في سياسة هذه الأخيرة أي تجاه سياسة عدم الانحياز، فقد اعترف "كينيدي" بالعطاء الايجابي الذي يمكن أن تقدمه حركة عدم الانحياز لحلّ المشكلات العالمية، خاصة بعد أن تأكد له بأن عدم الانحياز لا يساوي ولا يشكل خطا مواليا للشيوعية، والواقع أن هذا التطور في الموقف الأمريكي لم يظهر حيال عدم الانحياز، إلا بعد حدوث التعايش بين الشرق والغرب، وتفاقم النزاع الصيني–السوفياتي[3].

يتضح مما سبق أن التغييرات التي طرأت على مواقف الكتلتين (إدانة – احتواء) إزاء سياسة عدم الانحياز ما هو إلا موقف تكتيكي نتج أساسا عن تنبه المعسكرين إلى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من جراء احتواء هذه الدول؛ فقد وجد السوفيات فيها ما يساعد الدول الأفرو–آسيوية على الخلاص من الاستعمار الغربي، وانتهاج سياسة حرة، في حين وجد الأمريكيون فيها ما يساعد[4] هذه الدول على مكافحة الشيوعية وعدم الانزلاق نحو المعسكر الشرقي، كما تبيّن للمعسكرين معا أن دول عدم الانحياز يمكن أن تلعب دور الوسيط في حلّ

---

[1] علي صبح: المرجع السابق، ص 66.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 130.

[3] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 62.

[4] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 90.

بعض الخلافات التي قد تنهض بينهما، فالدّور الذي لعبته الهند في إنهاء الحرب الكورية، وفي عقد اتفاقيات جنيف الخاصة بالهند الصينية يدل على أن سياسة عدم الانحياز ليست تلك السياسة السلبية، وليست مجرد حياد بين الباطل والحق، بل تتجاوز ذلك بالوقوف إلى جانب الحق، كما تراه الدولة المحايدة وليس كما تراه الدول الكبرى[1].

[1] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 90.

الفصل الثاني : مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز (مؤتمر الجزائر عام 1973)

المبحث الأول : اهتمامات حركة عدم الانحياز قبل مؤتمر الجزائر

المطلب 01 : مؤتمر القمة الأول التأسيسي ببلغراد عام 1961م

المطلب 02 : مؤتمر القمة الثاني بالقاهرة عام 1964م

المطلب 03 : مؤتمر القمة الثالث بلوسكا عام 1970م

المبحث الثاني : سير أعمال المؤتمر الرابع

المطلب 01 : جدول أعمال المؤتمر الرابع

المطلب 02 : القضايا التي ناقشها المؤتمر الرابع

المطلب 03 : التوصيات التي خرج بها المؤتمر الرابع

المبحث الثالث : اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر إلى غاية مؤتمر بلغراد عام 1989

المطلب 01 : اهتمامات سياسية

المطلب 02 : اهتمامات اقتصادية

انضمت الجزائر إلى حركة عدم الانحياز بعد استقلالها أي في عام 1962م، وكانت حاضرة دائما في كل قممها حتى أنها احتضنت أحد هذه القمم وهي القمة الرابعة التي انعقد مؤتمرها في الفترة من 5-9 سبتمبر عام 1973 م بالجزائر العاصمة، وقد جاء هذا المؤتمر تقديرا وعرفانا لالتزام الجزائر بمبادئ الحركة وأهدافها، وكذا مشاركتها الفعالة في قمتي القاهرة عام1964م ولوساكا عام 1970م ، وأيضا يدل على المكانة المرموقة التي تحظى بها الجزائر بين دول حركة عدم الانحياز[1].

وفي هذا الفصل سنتعرّف على اهتمامات حركة عدم الانحياز قبل انعقاد مؤتمر الجزائر وكيف أصبحت بعده.

[1] محي الدين عميمور: **أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى**، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 545.

المبحث الأول: اهتمامات حركة عدم الانحياز قبل مؤتمر الجزائر.

في هذا المبحث سيتم التعرّف على اهتمامات حركة عدم الانحياز قبل انعقاد مؤتمر القمة الرابع عام1973م، وذلك من خلال التطرّق لاهتمامات مؤتمر القمة الأول ببلغراد عام 1961م ومؤتمر القمة الثالث بلوساكا عام 1970م.

المطلب1: مؤتمر القمة الأول التأسيسي ببلغراد عام 1961م.

انعقد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في بلغراد بيوغسلافيا في الفترة من 1-6 سبتمبر 1961م ويعتبر أول اجتماع رسمي للدول غير المنحازة باعتبار أن مؤتمر باندونغ احتلّ مكانة المؤتمر التحضيري القائم على فكرة تحرير الشعوب المستعمرة، أما مؤتمر بلغراد قد تأسس على فكرة عدم الانحياز[1]، فالمنظمون لهذا المؤتمر وهم :

" أحمد سوكارنو، جوسيب بروزتيتو، جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو"، ولم يقوموا بدعوة الشعوب المرتبطة بإحدى الكتلتين، فدعي إلى هذا المؤتمر الدول الغير منحازة فقط، وقد ضمّ هذا المؤتمر 25 دولة، منها 11 دولة آسيوية و11 دولة إفريقية هي :

" أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، سيلان، الكونغو، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، إندونيسيا العراق، لبنان، المغرب، نيبال، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، مصر، اليمن تونس"[2].

ودولة من أمريكا اللاتينية وهي : كوبا، ودولتين أوروبيتين هما : قبرص، يوغسلافيا، وثلاث دول مشاركة بصفة ملاحظ هي : بوليفيا، البرازيل، الإكوادور.

وتقرّر توجيه الدعوات لحضور مؤتمر بلغراد لدول تعهدت بإتباع مبادئ معينة، وبرهنت عمليا على ذلك من خلال تصرفاتها الدولية، وعلى هذا الأساس تم إبعاد عدد كبير من الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ وهي :

---

[1] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 120.

[2] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 56.

"الصين الشعبية، اليابان، الأردن، ليبيريا، ليبيا، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية، باكستان الفيليبين، تايلاندا، تركيا[1].

جدول أعمال المؤتمر :

1_ خطبة الافتتاح :

في خطبة الافتتاح ألقى الرئيس اليوغسلافي "جوسيب بروزتيتو" خطابا شرح فيه الوضع الدولي، وأشار إلى إمكانية تحول الصراع في الحرب الباردة إلى حرب مدمرة في أية لحظة، ثم طالب بضرورة تصفية الأحلاف العسكرية القائمة وحل المنازعات بواسطة هيئة الأمم المتحدة، وأضاف أنه على الدول الكبرى أن تعي أن مصير الإنسانية لا يمكن أن يبقى رهن مزاجيتها...، كذلك تأكيده على أن حركة عدم الانحياز لا تشكل ولا يجب أن تشكل تكتلا دوليا ما، لأن سياسة عدم الانحياز تقوم على نبذ الحرب الباردة التي أدّت إلى ظهور التكتلات في العلاقات الدولية.

ثم دعا دول العالم جميعا أن تعمل على تخفيف حدة الصراع الدولي، وأن تسعى من أجل التعايش السلمي، وأشار إلى أن الهوّة بين الدول المتقدمة والدول النّامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية وبتكثيف التعاون الاقتصادي والفنّي مع الدول النّامية باعتبار ذلك مصلحة مشتركة.

بعد خطبة الافتتاح تمّ تبادل وجهات النظر حول الوضع الدولي، وإثارة عدّة تساؤلات حول مفهوم عدم الانحياز[2].

وتم تحديد نقاط رئيسة ملزمة بها الدول التي تعتبر نفسها محايدة وغير منحازة، وهذه النقاط هي مبادئ حركة عدم الانحياز التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

2_ القضايا التي ناقشها المؤتمر :

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 170- 171.

[2] بروز تيتو جوسيب: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد، 1979 ، ص 8.18.

– مناهضة الاستعمار والمطالبة بإنهائه :

تعتبر فكرة مكافحة الاستعمار بمثابة الركيزة الأولى لسياسة عدم الانحياز، ذلك لأن الأغلبية العظمى من الدول التي اختارت تبني هذه السياسة كانت بشكل أو بآخر خاضعة للاستعمار سواء كان مباشر أو غير مباشر (حماية، انتداب، وصاية)[1].

–حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها :

تقرير المصير من أهم الحقوق التي تبنتها الأمم المتحدة، لقيام مختلف الجماعات والشعوب بتقرير مستقبلها بنفسها من خلال إبداء الرأي حول الاستقلال عن الاحتلال من عدمه، والذي منح أغلب الشعوب المحتلة الاستقلال الذي كانت تسعى إليه[2]، وقد فسّرت كلمة شعوب على أنها تعني سكان جميع الدول والأقاليم أيّا كانت، وأضيفت كلمة أمم لتدل على السّمة العالمية لحق تقرير المصير[3].

فقد أيّد المؤتمر كفاح الشعب الأنغولي، وأشار إلى إجراءات القمع التي تتخذها السلطات الاستعمارية البرتغالية ضده، وطالب بوضع حدّ لإراقة دما شعب أنغولا، كما طالب المؤتمر من جميع الدول المحبّة للسلام وبخاصة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها دون تأخير لشعب أنغولا حتى يتمكن من إقامة دولة حرّة مستقلة[4].

_ وبالنسبة للكونغو :

طالب المؤتمر بأن لا تتكرّر الأحداث المفجعة في الكونغو، وأنه من واجب المجتمع الدولي أن يواصل بذل ما في وسعه لمحو آثارها، ولمنع أي تدخل أجنبي جديد في هذه الدولة الإفريقية، و أن يساعد الكونغو على الانطلاق بحرية في طريق التطور المستقل، على أساس احترام سيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 181.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص 120.

[3] محمد بجاوي : **الثورة الجزائرية والقانون (1960.1961)**، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 327.

[4] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 122.

_ بالنسبة لتونس :

طالب المؤتمر بجلاء القوات الفرنسية عن جميع الأراضي التونسية، نظرا لحق تونس المشروع في ممارسة سيادتها الوطنية الكاملة[1].

_ بالنسبة للجزائر :

اعتبرت الدول المشاركة في هذا المؤتمر كفاح الشعب الجزائري كفاحا عادلا، من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال[2]، وكذلك من أجل وحدة أراضيه بما في ذلك الصحراء وقد تحدّث الرئيس "جمال عبد الناصر" عن مذابح الاستعمار الفرنسي في الجزائر، موضحا أن السياسة المنتهجة من قبل حركة عدم الانحياز تشكل أمل الشعوب في تحقيق استقلالها[3]. ومثل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس الحكومة المؤقتة* السيّد "بن يوسف بن خدّة" ** الذي ألقى خطابا أكّد فيه حريّة كل دولة في اختيار الحكم الذي يتناسب مع طبيعتها دون الخضوع لضغوطات وتأثيرات أي دولة من الدول، وأوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلّى أبدا عن وحدة

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 173.

[2] مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)**، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 349.

[3] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 247.

*الحكومة المؤقتة الجزائريةGPRA: تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها يوم 19 سبتمبر عام 1958م بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الإنباء وسفراء بعض الدول العربية، كما نظم حفلين آخرين بتونس والرباط في نفس الوقت، وتم تعيين فرحات عباس رئيسا لها وأحمد بن بلة نائبا. أنظر: مصطفى هشماوي: **جذور أول نوفمبر1954 في الجزائر** د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 113.

** بن يوسف بن خدة : ولد في 23 فيفري عام 1920 بالبرواقية ولاية المدية، درس في مدارس فرنسية، في عام 1942 انخرط في حزب الشعب، كان عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عام 1947 ثم أصبح أمينا عاما في عام 1951 .1954 ، و في عام 1956 عيّن من طرف مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، في عام 1961 عيّن على رأس الحكومة المؤقتة وأنهى المفاوضات مع فرنسا وهو الذي أعلن وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، بعد الاستقلال عاش ظروفا صعبة في أزمة صيف 1962، في عام 1976 وضع تحت الإقامة الجبرية مع حجز ممتلكاته، أفرج عنه في عهد الشاذلي بن جديد، توفي في 4 فيفري عام 2003. أنظر: بن يوسف بن خدة : **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 391 - 392.

ترابه وسيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة المؤقتة دائما لاستئناف التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا أرادت هذه الأخيرة أن تعطي محتوى ايجابيا لتصفية الاستعمار[1].

_ التنديد بالتمييز العنصري (apartheid) :

التمييز العنصري هو نظرية وممارسة تبرز التفاوت الاجتماعي والاستغلال بحجّة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة، وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس عليا وأجناس دنيا، وتؤدي العنصرية لعمليات التفرقة العرقية وعمليات الإبادة الجماعية، وسياسة التمييز العنصري سياسة قائمة على التمييز بين الناس ممّا يتناقض مع حقوق الإنسان والإعلان العالمي لهذه الحقوق الصادر عام 1948[2]، فقد جاء في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : « يولد النّاس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء». وعليه فبمقتضى هذه السياسة يقوم عزل كامل بين مجتمع وآخر، ويتمتع بالحقوق فئة معينة وتحرم منها أخرى، وليس للتمييز العنصري من مبرر سوى اضطهاد الإنسان للإنسان[3].

ففي هذا المؤتمر استنكر المشاركون السياسات والممارسات العنصرية التي تطبقها أنظمة الأقليات البيضاء في جنوب إفريقيا[4]، والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلّة[5].

– مطالبة المعسكرين بضرورة تحقيق السلام العالمي عن طريق نزع السلاح وحظر التجارب النووية :

أولى هذا المؤتمر مسألة نزع السلاح أهمية كبيرة، حيث أدرج هذه المسألة ضمن نقاط جدول أعماله، وأكّد على أن نزع السلاح ضرورة ملحّة للإنسانية، ومشكلة يجب حلّها عن طريق مراقبة

---

[1] **خطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد**، المجاهد، ع 104، 11 سبتمبر 1961.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون : **موسوعة السياسة**، ج$_1$، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، د.س، ص 788.

[3] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 193.

[4] ريتشارد جيبسون: **حركات التحرير الإفريقية النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، تر: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 52.

[5] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 198.

دولية فعالة، كما رأى المؤتمرون إلى أن قضية نزع السلاح يجب أن تتضمن تصفية القواعد العسكرية، والامتناع عن إنتاج الأسلحة بمختلف أشكالها وأكّدوا على ضرورة عقد معاهدة خاصة لحظر التجارب النووية سواء على الصعيد الثنائي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) أو في إطار المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح[1].

وتحقيق هذا الهدف يكون باستئناف المفاوضات فورا إمّا منفصلة أو كجزء من مفاوضات نزع السلاح الشامل، وإلى أن يتم ذلك يجب وقف جميع التجارب النووية، وأن يراعى هذا الإجراء من جانب جميع الدول[2].

_ ومن القضايا الأخرى التي ناقشها المؤتمر :

- قضية كوبا :

قرّر المؤتمر إلغاء القاعدة العسكرية التي تقيمها أمريكا الشمالية في جوانتانامو في كوبا التي أعربت عن معارضتها لبقائها كونها تمس بسيادة هذا البلد ووحدة أراضيه[3].

- قضية ألمانيا :

رغم أن مشكل ألمانيا وما يتعلق ببرلين ليس من اختصاص دول عدم الانحياز إلاّ أن الدول المشاركة في المؤتمر رأت أن هذه المشكلة ليست مجرد مشكلة إقليمية وإنما يحتمل أن يكون لها أثر في مجرى تطورات مستقبل العلاقات الدولية، وعليه فقد قامت بمناشدة جميع الأطراف المعنية ألاّ تلجأ إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حل المشكلة الألمانية أو مشكلة برلين[4].

---

[1] إدوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 69.

[2] إدوارد كاردل: يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 347.

[3] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 123.

[4] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 127 – 128.

▪ كما الميادين الاقتصادية والتجارية لكي يتسنّى لها أن تواجه سياسة الضغط في المجال الاقتصادي، كما دعت إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة المشاكل الاقتصادية المشتركة ولبحث الوسائل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تقف حجر عثرة أمام تنميتها ويرفع مستوى التنمية الاقتصادية دعت الدول المشاركة جميع الدول الآخذة بأسباب التقدم أن تتعاون تعاونا فعالا في والاجتماعية لديها[1].

تجدر الإشارة إلى أنه رغم اختلاف وجهات نظر المؤتمرين حول القضايا تبعا لاهتماماتها فالهند قد ركزت على قضايا الحرب والسلام في ظل توتر علاقاتها مع الصين، والدول الإفريقية ركّزت على قضية تصفية الاستعمار، أما العرب فاستأثرت قضية فلسطين باهتمامهم، وفي خضم هذه الاختلافات لعب تيتو دور المنسق حتى يضمن الحد الأدنى من التوافق الذي يوفر للحركة الوليدة الاستمرارية والتواصل[2].

البيان الختامي للمؤتمر :

قد جاء في البيان الختامي القرارات التالية التي أقرّها المؤتمرون يوم 6 سبتمبر 1961م :

– مناهضة دول حركة عدم الانحياز للاستعمار والاستعمار الجديد*، بحيث نصّ البيان الختامي في بنده الثامن على دعم الإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع الدول والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، والمطالبة بتصفية الاستعمار وبذل الجهود اللازمة لوضع حدّ لجميع أشكال الاستعمار والسيطرة الامبريالية.

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 176.

[2] بروزتيتو جوسيب: المرجع السابق، ص 18.

* إن أول من استخدم هذا المصطلح هو الفيلسوف والمفكر الفرنسي "جون بول سارتر" (J. Paul Sarter)، ويقصد به أن يحاول الاستعمار الإبقاء على هيمنته عن طريق الإصلاحات الغير الفعالة والموجهة لاستغلال الأهالي، أو عن طريق أنظمة تابعة له. أنظر: مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 184.

ـ دعم الحركة للإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع الدول والشعوب والحق في تقرير المصير الذي أقرّته الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر، فقد أيّد كفاح الشعب الأنغولي والجزائري، وجلاء القوات الفرنسية عن تونس، وتحرّر الكونغو ليوبولد فيل[1].

ـ إدانة سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان من العالم لأنها تشكّل انتهاكا خطيرا لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ـ اعتبار القواعد الأجنبية التي تقيمها بعض الدول على أراضي الغير رغم معارضة الشعوب يعتبر انتهاكا لحقّها في السيادة والاستقلال، ولهذا يجب العمل على دعم الدول التي تريد التخلص من هذه القواعد، ومطالبة الدول الاستعمارية بتصفية قواعدها العسكرية التي أقامتها في مختلف مناطق العالم[2].

ـ اعتبار نزع السلاح وحظر التجارب النووية ضرورة ملحة للإنسانية ومشكلة يجب حلّها عن طريق مراقبة دولية فعّالة.

ـ حق الشعوب في التصرف بمواردها وثرواتها الطبيعية دون الأضرار بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي يعتمد على مبدأ المنفعة المتبادلة، وعلى مبادئ الحقوق الدولية ودون حرمان أي شعب من الشعوب من وسائل قوته الخاصة[3].

كما سعى هذا المؤتمر إلى إيجاد مخرج ملائم لتحقيق الانفراج الدولي باعتبار أن الاتحاد السوفياتي والو.م.أ هما القوتين العظيمتين في العالم، فقد كلّف كل من الرئيس الاندونيسي "أحمد سوكارنو"، ورئيس جمهورية مالي "موديبوكيتا" بحمل رسالة إلى الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" ومناشدته للاجتماع برئيس وزراء الاتحاد السوفياتي "نيكيتاخروتشوف" وكلّف "جواهر لال نهرو وكوامي نكروما" بحمل نسخة من هذه الرسالة إلى "خروتشوف"، وهذا مقطع من تلك الرسالة :

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق ، ص 189.

[2] إدوارد كاردل: يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 364.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 174.

« ونحن نفعل هذا ليس باسمنا وحدنا فحسب، بل وكذلك بناءً على الرغبة الجماعية من جانب المؤتمر وشعوبنا، وإننا لنشعر بالأسى كما يستبد بنا قلق شديد إزاء تدهور الموقف الدولي وخطر الحرب الذي يهدد الإنسانية الآن ...»[1].

وسنشير الآن إلى الأحداث التي ميّزت الفترة الممتدة بين تاريخ انعقاد مؤتمر بلغراد 1961م والتي ستكون سببا في انعقاد مؤتمر القاهرة عام 1964م وهي :

_ أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962م.

_ أزمة الكونغو عام 1962م.

_ استقلال مجموعة كبيرة من المستعمرات الإفريقية.

_ ازدياد توتّر العلاقات الصينية _ السوفياتية.

_ كسر الصين الشعبية لاحتكار السلاح الذري عام 1964م.

_ إقامة الكتلة الغربية لقواعد العسكرية في بعض دول العالم الثالث بحجة وقف الزحف الشيوعي[2].

<u>المطلب2</u>: مؤتمر القمة الثاني بالقاهرة عام 1964م.

انعقد مؤتمر القمة الثاني بالقاهرة في الفترة ما بين 5-1 أكتوبر عام 1964م، والدول المشاركة في هذا المؤتمر بصفة عضو هي :

"أفغانستان، المملكة العربية السعودية، أنغولا، المغرب، بورما، بورندي، الكاميرون، الجزائر كمبوديا، سيلان، الكونغو برازافيل، كوبا، قبرص، داهومي، غانا، إثيوبيا، غينيا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، لاووس، لبنان، ليبيريا، مالاوي، مالي، موريتانيا

---

[1] عثمان بن طاهر: **عدم الانحياز خطنا السياسي**، مجلة أول نوفمبر، ع43، 1980، ص 50.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص173 – 175.

النّيبال، نيجيريا، أوغندا، السينغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوريا، تشاد، تونس[1]، الطوغو، مصر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تنجانيقا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا".

- الدول المشاركة بصفة ملاحظ :

"الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، فنلندا، جامايكا، المكسيك، ترينداد، توباجو، الأرغواي فنزويلا".

كما حضر المؤتمر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، والأمين العام لجامعة الدول العربية باعتبارهما مراقبين.

وما يلاحظ في هذا المؤتمر هو زيادة عدد الدول المشاركة في المؤتمر مقارنة بمؤتمر بلغراد، وكذلك غياب دولة الأكوادور التي شاركت في مؤتمر بلغراد[2].

1_ القضايا التي ناقشها المؤتمر :

_ تدعيم كفاح الشعوب المستعمرة.

_ احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

_ التمييز العنصري وسياسة ال تفرقة العنصرية.

_ التعايش السلمي وتقنين مبادئه بواسطة الأمم المتحدة.

_ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

_ حل المنازعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة.

_ نزع السلاح واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتحريم التجارب النووية.

_ الأحلاف والقواعد العسكرية.

_ الأمم المتحدة ودورها في الشؤون الدولية.

_ التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين دول حركة عدم الانحياز[3].

---

[1] مختار مرزاق: المرجع نفسه، ص 175.

[2] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 128.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 187- 199.

2_ البيان الختامي للمؤتمر :

أقرّ القرارات التالية :

_ العمل المشترك لتحرير الدول الغير مستقلة والقضاء على الاستعمار، واستنكار عدم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الدول والشعوب المستعمرة استقلالها.

_ اعتبار التمييز العنصري انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الشعوب، وندّد في هذا الإطار بحكومة جنوب إفريقيا العنصرية[1].

_ حل النزاعات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة دون التهديد باستعمال القوة أو باستخدامها وقد أشار المؤتمر إلى احترام السلام والاستقرار في شبه جزيرة الهند الصينية[2].

_ حتمية نزع السلاح واستخدام الطاقة الذريّة في الأغراض السلمية، وتحريم جميع التجارب النووية.

_ ضرورة إزالة القواعد العسكرية من أراضي الدول لأن هذا يعتبر انتهاكا لسيادة الدول وتهديدا للحرية والسلام العالمي[3].

_ رأى المؤتمر أن تقوم الأمم المتحدة بوظائفها بشكل فعّال، وأن تراعي في أعمالها المبادئ الأساسية للتعايش السلمي.

_ طالب المؤتمر بتعزيز مجالات التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين الدول.

فبعد هذا المؤتمر سيأتي انعقاد مؤتمر القمة الثالث لحركة عد الانحياز بلوساكا عام 1970م[4]

<u>المطلب3</u>: مؤتمر القمة الثالث بلوساكا عام 1970م.

انعقد المؤتمر الثالث لدول حركة عدم الانحياز بلوساكا بزامبيا في الفترة ما بين 8-10 سبتمبر عام 1970م، أي بعد 6 سنوات من انعقاد مؤتمر القاهرة 1964م، علما بأن الفاصل

[1] ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص 55.

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي: المرجع السابق، ص295.

[3] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص94.

[4] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 199.

بين المؤتمرات السابقة واللاحقة لم يكن يتجاوز 3 سنوات، فما هو السبب الذي[1] أخّر انعقاد مؤتمر لوساكا؛ وفي الحقيقة هي عدّة أسباب سنكتفي بذكر أهم سببين :

_ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م[2].

_ وفاة زعيم الهند "جواهر لال نهرو"، وإبعاد كل من كوامي نيكروما وأحمد سوكارنو عام 1966 م وموديبوكيتا عام 1968 م عن المسرح السياسي.

فنظرا لهذين السببين بالإضافة إلى أسباب أخرى أصيبت سياسة عدم الانحياز بنكسة كبيرة أدّت إلى توقف مسيرتها لفترة[3].

. أما بالنسبة للدول التي حضرت بصفة عضو هي :

"أفغانستان، المغرب، بوتسوانا، الجزائر، بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، سيلان الكونغو برازافيل، الكونغو كينشاسا، قبرص، إثيوبيا، غانا، غينيا الاستوائية، الغابون، غويانا الهند، إندونيسيا، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، اللاووس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا مالي، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، رواندا، السينغال، سيراليون، الصومال، اليمن الجنوبية سنغافورة، السودان، سوازيلاند، سوريا، تشاد، تانزانيا، ترينيداد وتوباغو، الطوغو، تونس، أوغندا مصر، جمهورية اليمن الشمالية، يوغسلافيا[4].

- الدول المشاركة بصفة ملاحظ :

"الأرجنتين، النمسا، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، فنزويلا، الإكوادور، البيرو، جمهورية جنوب فيتنام، الأرغواي".

---

[1] سامي منصور: المرجع السابق، ص 51.

[2] محمد صادق صبور: **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،2006 ص 140 .

[3] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 369.

[4] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 215.

وقد تمّ توجيه الدعوة لهذه الدول وفقا للمقاييس والمعايير التي وضعت في كل من مؤتمري بلغراد والقاهرة[1].

القضايا التي ناقشها المؤتمر :

تحدث المؤتمر عن الوضع الدولي بصفة عامة، وأشاروا إلى أن الظروف والمعطيات الدولية قد تغيّرت حيث عرفت العلاقات بين الكتلتين منذ عام 1969 م مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الوفاق الدولي، وخلال هذه المرحلة قلّت حدّة التوترات الدولية[2].

_ اتخاذ موقف موحد لدول الحركة في معالجة القضايا الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، والتأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه وتقوم به مستقبلا.

_ قضايا نزع السلاح والأحلاف العسكرية.

_ قضية تصفية الاستعمار.

_ قضية التميز العنصري.

_ قضية التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي[3].

البيان الختامي للمؤتمر :

أكّد على القرارات التالية :

_ تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء واتخاذ موقف موحد في معالجة القضايا الدولية وخاصة داخل الأمم المتحدة.

_ التأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه وتقوم به دول حركة عدم الانحياز مستقبلا حتى تضل بعيدة عن تأثير الكتلتين الشرقية والغربية.

_ معالجة قضايا الاستعمار والتمييز العنصري.

_ الإسراع بتصفية الاستعمار الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 215.

[2] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 95.

[3] هايل عبد المولى طشطوش : المرجع السابق، ص 251.

_ تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي[1].

نستطيع من خلال هذه المؤتمرات الثلاثة قول ما يلي :

أن مؤتمر بلغراد والقاهرة قد ابتعدا عن مواجهة مشاكل دول عدم الانحياز نفسها خوفا من الخلافات والصراعات باستثناء المشاكل العامة التي اكتفت الدول المشاركة بالخروج بقرارات عامة حولها وهذه المشاكل أغلبها كان عبارة عن تأييد لما أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة لمؤتمر لوساكا أغلب القضايا التي تناولها والقرارات التي خرج بها كانت تأكيد لقرارات المؤتمرات السابقة، والشيء الجديد في هذا المؤتمر هو اهتمامه بالجانب الاقتصادي.

وقد تميّزت فترة ما بعد انعقاد مؤتمر لوساكا حتى عشية انعقاد المؤتمر الرابع 1973م بـ:

1- تصاعد الاعتداءات الأمريكية على شعوب الهند الصينية[2].

2- استمرار الكيان الصهيوني في سياسته التوسعية في منطقة المشرق العربي.

3- استمرار ممارسة السياسة العنصرية من قبل الأنظمة الاستعمارية في المستعمرات البرتغالية وروديسيا وجنوب إفريقيا.

4- تصاعد مقاومة شعوب قارة أمريكا اللاتينية ضد الاعتداءات الامبريالية في كوبا، باناما، بورتوريكو، الشيلي، البيرو، الأرجنتين... ومطالبتها بإخلاء القواعد الأمريكية الموجودة في مختلف دول أمريكا اللاتينية[3].

5- اتساع نطاق المشاورات بين الدول الثلاث (الو.م.أ، الاتحاد السوفياتي، الصين الشعبية).

6- اتجاه العلاقات الدولية نحو المزيد من سياسة الانفراج الدولي عن طريق إبرام معاهدة "سالت الأولى" في 26 ماي عام 1972م بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي.

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 176.

[2] بيار ميكال : **تاريخ العالم المعاصر (1945م-1991م)**، تر: يوسف ضومط، دار الجيل، لبنان، 1993، ص 157.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 216.

7- اتساع نطاق المفاوضات بين دول غرب أوروبا وشرقها، والإعداد لعقد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي في هلسنكي عام 1975م.

8- تفاقم الأزمة المالية في الدول الغربية[1]. (انظر: الملحق04) .

وفي هذا الجو المشحون بالتناقضات انعقد مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز.

المبحث الثاني : سير أعمال المؤتمر.

عقد مؤتمر القمة الرابع لدول حركة عدم الانحياز في الفترة من 5-9 سبتمبر عام 1973 بالجزائر في قصر الأمم بنادي الصنوبر.(انظر:الملحق05 و06).

وبلغ عدد الدول التي حضرت هذا المؤتمر حوالي 76 دولة مشاركة بصفة عضو إضافة إلى الأعضاء المراقبين[2]، فالدول المشاركة بصفة عضو هي :

الجزائر، أفغانستان، المغرب، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، بنغلاديش، البحرين، بورما بوتسوانا، بورندي، بوتان، كمبوديا، الكاميرون، الشيلي، قبرص، الكونغو، ساحل العاج، كوبا الداهومي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غويانا، غينيا الاستوائية، الهند، إندونيسيا، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لاووس، لوستو، لبنان ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي[3]، موريشوس، موريتانيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان أوغندا، البيرو، قطر، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، السينغال، سيراليون، سنغافورة الصومال، السودان، سيريلانكا، سوازيلاند، سوريا، تنزانيا، تشاد، الطوغو، ترينيناد وتوباغو تونس، فولتا العليا، فيتنام الجنوبية، جمهورية اليمن العربية، جمهورية اليمن الجنوبية يوغسلافيا، الزائير، زامبيا.

- أما الأعضاء المشاركون بصفة ملاحظ فهم :

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 177.

[2] عفرون محرز : **مذكرات من وراء القبور**، تر: حاج مسعود مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص505 .

[3] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 371.

النمسا، فنلندا، السويد، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور، إضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا، جبهة تحرير الموزمبيق، الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر، المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا المؤتمر الوطني الإفريقي، المؤتمر الإفريقي، اتحاد الشعب الإفريقي الزيمبابوي، جبهة التحرير الوطني لجزر القمر، جبهة تحرير ساحل الصومال، منظمة التحرير الفلسطينية، الحزب الاشتراكي لبورتوريكو[1].

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص. 23

ومن أهم الشخصيات التي حضرت هذا المؤتمر : الرئيس هواري بومدين*، فيدال كاسترو**، إنديرا غاندي***، الملك فيصل*4، جوسيب بروز تيتو الذي أشرنا إلى تعريفه في الفصل السابق، إضافة إلى شخصيات أخرى.

---

*هواري بومدين : اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد يوم 23 أوت عام 1932م، بـ : هيليوبوليس قرب مدينة قالمة، في عام 1938م درس في مدرسة ألمابير في قالمة،و في 1949 م توجه للدراسة في معهد الكتانية بقسنطينة، هرب إلى مصر لكي لا يؤدي الخدمة العسكرية ودرس في الأزهر والمدرسة الخديوية، لما التحق بالثورة غير اسمه إلى هواري بومدين وتدرج في المسؤوليات حتى أصبح قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره 25 سنة، عيّن على رأس قيادة الأركان التي كان لها صراع فيما بعد مع الحكومة المؤقتة في عهد الاستقلال عمل وزيرا للدفاع، أطاح بالرئيس بن بلّة في 19 جوان 1965م، ترأس الجزائر وعمل على بناء الدولة الجزائرية من خلال ثلاثية الثورة الزراعية، الصناعية والثقافية، توفي في 27 ديسمبر 1978. أنظر: عمار بومايدة : **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام**، د.ط، دار المعرفة، الجزائر 2008، ص 16 – 18. أنظر أيضا ، محمد العيد مطهر : **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**،د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 33 – 55.

** فيدال كاسترو : ولد في 13 أوت عام 1927م، والديه أصله من إسبانيا، في عام 1945 التحق بجامعة هافانا، حيث درس القانون وتخرج عام 1950م، عمل كمحام، ترأس كوبا عندما أطاح بحكومة "فولغينسيو باتيستا" بثورة عسكرية ساعده في ذلك أخوه راؤول" و "شيكيفارا"،و في عام 1965م أصبح أمين الحزب الشيوعي في كوبا وقاد تحويل البلاد إلى النظام الشيوعي ونظام حكم الحزب الواحد، في عام 1960م قام بتأميم مصافي تكرير النفط الكوبية التي تسيطر عليها الو.م.أ في عهده كانت الأزمة الكوبية عام 1962م ، استقال من رئاسة كوبا في 19 فيفري عام 2008 بعد صراع مع المرض دام 19 شهرا، وتولى الحكم أخوه راؤول بدلا عنه. أنظر رؤوف سلامة موسى: المرجع السابق، ص 832. أنظر أيضا ، نور الدين حاطوم : **تاريخ عصرنا منذ 1945**، دار الفكر،د.ب، 1981، ص 434.

*** إنديرا غاندي : ولدت في 19 نوفمبر 1917، والدها جواهر لال نهرو، درست العلوم السياسية في سويسرا ثم في جامعة أكسفورد ببريطانيا، تأثرت بالزعيم الهندي الماهاتما غاندي ومن شدة تأثرها به أصبحت تعرف بإنديرا غاندي، كذلك تأثرت بأفكار والدها الذي كانت تلازمه وهذا ما جعلها تدخل إلى العمل السياسي مبكرا، تولت منصب رئيس وزراء في عام 1966م، توفيت في 31 أكتوبر عام 1984م. أنظر: عيسى الحسن: **أعظم شخصيات التاريخ**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 276 – 280.

*4 الملك فيصل : عاهل المملكة العربية السعودية، اغتيل عام 1975م ، بعد سنتين من حرب 1973م ، بعد تصريحاته حول الحظر البترولي الشامل ضد الدول الغربية في حالة ما إذا رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. أنظر: عفرون محرز: المرجع السابق، ص 519.

المطلب 1: جدول أعمال المؤتمر.

احتوى جدول اعمال المؤتمر على النقاط التالية:

- افتتاح المؤتمر.
- الموافقة على جدول الأعمال.
- تقرير رئيس مؤتمر القمة الثالث.
- توصيات اجتماع وزراء خارجية الشؤون الخارجية.
- تنظيم الأشغال.
- دراسة شاملة لتطور الوضع الدولي.
- دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.
- دراسة القضايا الاقتصادية والعمل على المستوى الدولي بهدف الإسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لدول حركة عدم الانحياز.
- اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التعاون والتنسيق بين دول عدم الانحياز.
- قضايا أخرى.
- البيان الختامي للمؤتمر[1].

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 372.

المطلب 2: القضايا التي ناقشها المؤتمر.

– قام المؤتمرون في البداية بدراسة شاملة لتطور الوضع الدولي ثم تطرقوا إلى دور حركة الانحياز في السياسة الدولية.

2–تصفية الاستعمار :

اتفق المؤتمرون على ضرورة تصفية الاستعمار والتأكيد مرة أخرى على حق الشعوب في تقرير مصيرها كشعوب جنوب إفريقيا، الرأس الأخضر، الصحراء الغربية، الصومال، جزر القمر والسيشل، منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لأخطر أشكال الاستغلال والاستعمار.

–3_ قضية التمييز العنصري :

أدان المؤتمرون سياسة التميز العنصري التي تعاني منها عدة شعوب كشعب زيمبابوي، روديسيا، فلسطين من قبل الكيان الصهيوني* الذي اعتبر في هذا المؤتمر شكل من أشكال العنصرية.

4_ أكّد المؤتمرون على أن سياسة الانفراج الدولي** يجب أن تؤدي إلى حل الأحلاف العسكرية التي تعتبر[1] وليدة الحرب الباردة ومنافية لأهداف السياسة الدولية الحالية، ولهذا يؤكد المؤتمرون بانسحاب القوات الأجنبية من جميع مناطق العالم، وبتصفية القواعد العسكرية، وخاصة تلك التي أقيمت بموجب معاهدات غير متكافئة[2].

---

*الصهيونية : حركة يهودية قومية هدفها إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة كموطن للشعب اليهودي، وعقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في عام 1897م بمبادرة من تيودور هرتزل. أنظر: أحمد طربين : **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا،** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987، ص 138.

الانفراج الدولي : وهو المناخ السياسي الذي ساد العالم في السبعينيات والثمانينيات نتيجة اتفاق القطبين على العديد من الحلول للمشاكل الدولية وابتعادهما عن التصادم، في عهد "نيكسون وكارتر وريجان" ومعهم وزير الدبلوماسية "هنري كيسنجر"، وقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي في هذه الفترة. أنظر: هنري كيسنجر : **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، تر : مالك فاضل البديري ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1995، ص 412.

[1] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق ،ص 234.

[2] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 96.

4_ تدعيم حركات التحرر :

لقد تم في هذا المؤتمر تدعيم العديد من حركات التحرر خاصة قضية فلسطين، فقد ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر، وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية* الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كما تمت مطالبة جميع الدول بعدم تدعيم إسرائيل سواء بالدعم السياسي أو المالي أو بالأسلحة لأنه ليس لها الشرعية في احتلال وضم بعض أراضي منطقة الشرق الأوسط[1]، فقد أعلن الرئيس الكوبي "كاسترو" عن قطع بلاده العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وهذا يعتبر مكسبا هاما للمؤتمر، ففي هذا الصدد قال الرئيس "هواري بومدين" : «لقد تعرضت إسرائيل في مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر إلى هزيمة كبيرة، ولم تكن هذه الهزيمة نتيجة النصوص التي أقرّها المؤتمر فحسب، وإنما هي نتيجة الوضع الذي ساد المؤتمر إزاء إسرائيل أيضا، فلم يكن هناك دولة واحدة دافعت عن إسرائيل ونظرياتها[2].

5_ إنشاء مكتب التنسيق:

شهدت قمة الجزائر تقديم مقترح يقضي بإنشاء مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، وقد تأكدت أهمية هذا الجهاز مع مرور الوقت، بكونه ضمان لاستمرار عمل الحركة خلال الفترات الفاصلة بين القمم والمؤتمرات الوزارية، كما يقوم بمهام التنشيط والإشراف على مختلف أفواج العمل واللجان التابعة للحركة التي ترفع تقاريرها إليه، كما يتناول دراسة مواقف الحركة حول القضايا، ويباشر عبر رئاسة الحركة بالمساعي الضرورية باتجاه الأمم المتحدة وخاصة الأمين العام ومجلس الأمن، كما يقع على عاتقه تحضير القمم والمؤتمرات الوزارية للحركة[3].

القضايا الاقتصادية :

* منظمة التحرير الفلسطينية : تأسست عام 1964م، وقد مثلها في هذا المؤتمر "ياسر عرفات" الذي يعتبر ثالث شخص يترأس هذه المنظمة وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة. أنظر: محسن محمد صالح : **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012، ص 80.

[1] لطفي الخولي : **حوار مع بومدين عن الثورة في الثورة وبالثورة**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة د.س، ص 189.

[2] محمد عوض الهزايمة: **القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 391.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 258.

ومن القضايا الاقتصادية التي عالجها المؤتمر :

1_ تدعيم الاستقلال السياسي بالاقتصادي :

تشكل السيادة على الموارد الطبيعية للدول جزءًا من سيادتها، فهي جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية*، وممارسة هذه السيادة هو أمر هام بالنسبة للاستقلال الاقتصادي للدول وله ارتباط وثيق بالاستقلال السياسي، وتقوية الاستقلال الاقتصادي يعني تعزيز الاستقلال السياسي[1]، وبما أن السيادة الحقيقية والكاملة تعني إبعاد أي ولاء أو خضوع لأية سلطة، فإنها تتضمن حرية الدولة صاحبة السيادة في اختيار طرق وسبل استخدام مواردها وثرواتها الطبيعية، ولهذا أكّد المؤتمرون أنه لكل دولة الحق في سيادتها على مواردها الطبيعية وعلى جميع نشاطاتها الاقتصادية الداخلية، وأن أية محاولة تهدف إلى المساس بحق إشراف الدولة الفعلي على مواردها الطبيعية واستثمارها وفق المتطلبات والمصالح القومية بما في ذلك حق وحرية التأميم ونقل الملكية إلى الشعب تعتبر عرقلة لنمو التعاون الدولي ولاستقرار الأمن والسلام الدوليين[2].

2_ مراقبة نشاط الشركات الأجنبية الاحتكارية :

تلجأ الدول الرأسمالية في إطار المحافظة على سيطرتها وهيمنتها على ثروات دول العالم الثالث إلى تكوين إطارات هذه الدول وفقا لرغبتها وخططها الاستغلالية، كما تلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى إيفاد بعض خبرائها لهذه الدول ، ولهذا فقد أدان المؤتمرون أمام الرأي العام العالمي نشاطات الشركات الأجنبية الاحتكارية التي تمس بسيادة هذه الدول، وطلب باتخاذ

*السيادة الإقليمية : هي عبارة عن حق الدولة في ممارسته سلطاتها السياسية والقانونية والإدارية والمالية والثقافية على جميع الأشخاص والأشياء الموجودة ضمن حدودها الإقليمية سواء كانت هذه الحدود برية أو بحرية أو جوية. أنظر: مختار مرزاق المرجع السابق، ص 293.

[1] إدوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

[2] حمدي عبد الجواد : **البلدان النامية وآفاق التطور**، د.ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د.س، ص 9.

إجراءات ضد هذه الشركات وذلك ضمن إستراتيجية[1] شاملة تهدف إلى تعديل نظام العلاقات الاقتصادية والمالية والذي ما زال يخضع هذه الدول لسلطة الدول الصناعية[2].

3_ دراسة النظام الدولي الاقتصادي والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد عادل :

لم تعد دول عدم الانحياز تؤمن بجدوى وفعالية وعدالة النظام الاقتصادي الدولي الحالي وهذا ما أكّده المؤتمرون عند تقييمهم لمسألة التعاون الدولي، حيث أرجعوا سبب فشل التعاون الدولي إلى مواقف حكومات بعض الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية والشركات الاحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات الدول النامية، والتي ترفض المساهمة في خلق أوضاع اقتصادية خارجية تتلاءم والإستراتيجية الدولية للتنمية[3]، وعليه يجب إصلاح النظام الدولي الاقتصادي وذلك بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على أساس العدل، أما عن النظام النقدي الدولي فقد أقرّ المؤتمرون بضرورة إصلاحه وأنه يجب أن تساهم الدول النامية في إقامة النظام النقدي الدولي الجديد على أساس من المساواة، ويجب أن يكون هذا النظام شاملا وأن يتضمن استقرار الأوضاع والتدفقات التمويلية للتجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وحاجيات الدول النامية[4].

كذلك تمت الإشارة إلى الديون التي تعاني منها دول العالم الثالث والتي تقف حاجزا في طريق تطورها[5].

[1] جورج قرم : **التنمية المفقودة دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص 124.

[2] إدوارد كاردل: يوغوسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 232.

[3] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص 56.

[4] محمد بجاوي : **من أجل نظام اقتصادي دولي جديد**، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 23.

[5] محمد عبد المولى: المرجع السابق، ص 122.

4_ وضع برنامج للتعاون الاقتصادي :

وهنا طرح مفهوم التنمية الاقتصادية*، التبعية**، التخلّف***، فالمؤتمرون قد أكّدوا على ضرورة التعاون بين الدول النامية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية لتحقيق برنامج التعاون الاقتصادي[1].

*التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا إلى بلد متقدم اقتصاديا. أنظر: حسين عمر: **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، ط2 ، مكتبة القاهرة الحديثة، د.ب، 1967، ص91 .

التبعية: يقصد بها من الناحية السياسية خضوع بلد لسيطرة بلد آخر. أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي : **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 274.

***التخلّف: هو انعكاس لحالة أو ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية متدنيّة ومتأخرة في مستوى تطورها وتقدمها. أنظر: محمد أحمد الدوري : **التخلف الاقتصادي**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 2.

[1] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص، 14 – 15.

المطلب 3: التوصيات التي خرج بها المؤتمر.

لقد خرج المؤتمر ببيانان، الأول سياسي والثاني اقتصادي :

✓ **التوصيات التي تضمنها البيان السياسي هي :**

- التأكيد على دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.

- التنديد بسياسة التمييز العنصري.

- أدان المؤتمر سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية، وضم الأراضي التي تحتلها بالقوة وممارسة القمع ضد سكان المناطق المحتلة.

- مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري الغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة، وتعهد بمساعدة مصر وسوريا والأردن على تحرير أراضيهم بكل الوسائل.

- طالب المؤتمر من جميع الدول خاصة الو.م.أ بإيقاف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل، الذي يمكنها من مواصلة سياسيتها العدوانية التوسعية.

- تدعيم حركات التحرر، بحيث اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، ومنحت صفة عضو مراقب في حركة عدم الانحياز [1].

- رفض سائر أصناف التدخلات الأجنبية من سياسية وعسكرية وجميع مظاهر الاستغلال والاستعمار، وتجنّب الأحلاف والتكتلات، وإزالة القواعد العسكرية[2].

- إنشاء مكتب التنسيق لمتابعة تطبيق قرارات المؤتمرات وجعل مقره في نيويورك.

✓ **التوصيات التي تبناها البيان الاقتصادي:**

- تدعيم الاستقلال السياسي بالاقتصادي وحق الدول في التصرف بكامل سيادتها على مواردها الطبيعية.

---

[1] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 391.

[2] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 97.

_ حق دول العالم الثالث في تأميم* ثرواتها الطبيعية ومراقبة النشاطات الاقتصادية التي توجد بحوزة الشركات الأجنبية الاحتكارية[1].

_ إيجاد ميكانيزمات جديدة عادلة في المبادلات بين دول العالم الثالث والدول الصناعية الغنية، فالجنوب الفقير يصدر موارده الأولية بأسعار زهيدة والشمال يبيع منتوجاته المصنعة بالأسعار التي يريدها وغالبا ما تكون مرتفعة[2].

_ العمل على أيجاد حل لمعضلة الديون التي أثقلت كاهل دول الجنوب وقوضت أية مبادرة للتنمية[3].

_ الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد عادل يوازن بين مصالح الدول كلها.

_ وضع برنامج للتعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية[4].(انظر:الملحق07).

ومما سبق ذكره يمكننا القول أن هذا المؤتمر قد ناقش قضايا سياسية سبق وأن نوقشت في المؤتمرات السابقة إلا أنه أولى اهتماما كبيرا للقضية الفلسطينية، لكنه اهتم أكثر بالقضايا الاقتصادية التي أضافت اهتمامات اقتصادية جديدة لحركة عدم الانحياز التي لم تكن تهتم سابقا إلا بالقضايا السياسية.

وينبغي هنا أيضا أن نشير إلى أهم الأحداث التي جاءت بعد هذا المؤتمر وهي :

_ حرب أكتوبر عام 1973 م بين إسرائيل والعرب.

_ الأزمة البترولية التي جاءت بعد حرب أكتوبر وآثارها على العرب والعالم[5].

_ انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أفريل عام 1974م، التي شارك فيها الرئيس هواري بومدين وكرّر باسم حركة عدم الانحياز الطلب المعبر عنه في

*التأميم : يقصد به تحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، فمثلا تقوم الدول بتحويل عدد كبير من المشاريع من الملكية الخاصة إلى ملكية الشعب. أنظر: حسين عمر: المرجع السابق، ص 69.

[1] إدوارد كاردل:الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

[2] جاك لوب : **العالم الثالث وتحديات البقاء**، تر : أحمد فؤاد بلبع، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 59.

[3] خليل حسن : **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 188.

[4] محمد بجاوي: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، المرجع السابق، ص 26.

[5] سامية محمد جابر : **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص 153.

مؤتمر الجزائر عام 1973م بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد[1]،كما عقد بهذا الشأن أيضا قمة باريس عام 1975م وقمة1981م التي تدعم فكرة إنشاء هذا النظام.(انظر: الملحق08).

المبحث الثالث : اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر:

في هذا المبحث سنشير إلى القضايا السياسية والاقتصادية التي عالجتها مؤتمرات حركة عدم الانحياز من مؤتمر كولومبو عام 1976م إلى غاية مؤتمر بلغراد عام 1989م.

المطلب1 : اهتمامات سياسية :

سنتطرّق هنا إلى القضايا السياسية التي تمت مناقشتها في المؤتمرات التالية:

1_ مؤتمر القمة الخامسة بكولومبو(سيريلانكا) في الفترة من 16-19 أوت عام 1976م

_ تدعيم قرارات مؤتمر الجزائر.

بالنسبة لقضية فلسطين:

أكّد هذا المؤتمر على شرعية الكفاح الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية، لأن هذا الكفاح يشكّل جزءً لا يتجزّأ من حركة التحرّر العالمية، كما أدان هذا المؤتمر وجود إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع ميثاق الهيئة[2].

_ قضية السلام في المحيط الهندي :

في هذا المؤتمر تم تجديد الدعوة على اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، لاستبعاد التنافس الدولي من الكتلة الشرقية والغربية، مع أهمية إعلان حرية الملاحة غير العسكرية فيه.

_ مكتب التنسيق الخاص بحركة عدم الانحياز :

قام المؤتمرون بتنظيمه وتحديد دوره ومهامه ومسؤولياته[3].

---

[1] يحي أبو زكريا : **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، د.ط، ناشري للنشر الالكتروني، د.ب، 2003، ص 27.

[2] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 391 – 392.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 256.

2_ مؤتمر القمة السادس في هافانا (كوبا) في الفترة من 3-9 سبتمبر عام 1979م :

_ اتفاقية كامب ديفد :

في هذا المؤتمر تم التطرّق للحديث عن اتفاقيةّ كامب دفيد التي كانت بين مصر وإسرائيل حيث كان هناك نقد واضح وصريح لهذه الاتفاقية، كما دعا المؤتمرون لتعليق عضوية مصر باعتبارها قد خرجت عن مقررات حركة عدم الانحياز، إلا أنه لم يمكن التوصل إلى قرار بهذا الشأن ولم يكن هناك توافق في الآراء، ومن ثم اعتبرت المشكلة الخاصة بالطعن في عضوية مصر مرفوضة رغم رفض دول حركة عدم الانحياز لهذه الاتفاقية[1].

-القضية اللبنانية :

أدان المؤتمرون بشدة العدوان والغزو الإسرائيلي المستمر على جنوب لبنان، والمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس احتلال إسرائيل لبعض المناطق اللبنانية بواسطة عملاءها وطالب كافة الدول بمساعدة ومساندة الشعب اللبناني لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، كما شدّد المؤتمر على أن البحث عن السلام العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال ضد الامبريالية والاستعمار بما في ذلك الصهيونية.

كما ناقش المؤتمر قضية كمبوديا، وجنوب إفريقيا، الصحراء الغربية ولكن هذه الأخيرة لم يتّخذ قرار بشأنها[2].

3_ مؤتمر القمة السابع في نيودلهي(الهند) في الفترة من 7-12 مارس عام 1983م :

_ قضية فلسطين :

أكّد المؤتمرون أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة إلى أراضيه وفي تقرير المصير دون أي تدخل أجنبي، وكذلك حقّه في إقامة دولته المستقلة، كما أكّد المؤتمر على أن القدس هي جزء

[1] عفرون محرز: المرجع السابق، ص 507.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 192.

من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولابد من انسحاب إسرائيل الكامل منها، كما أكّد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية، وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام، ولذا يجب إزالتها فورا ومنع إقامة مستوطنات جديدة، كما اتّخذ هذا المؤتمر مبادرة جديدة تتمثل في تشكيل لجنة باسمها لمتابعة القضية الفلسطينية[1].

كما أدان المؤتمر الجرائم التي ترتكبها إسرائيل من قتل وتدمير في لبنان، وندّد أيضا برفض إسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مرتفعات "الجولان" السورية المحتلّة، كذلك أدان سياسة الو.م.أ التي تساعد إسرائيل على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية من خلال الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن باستعمالها لحق الفيتو.

_ قضية العراق :

أدان المؤتمر العدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية باعتبار أن ذلك عملا من أعمال الإرهاب الدولي، وأعرب عن التضامن مع العراق وجميع الدول النامية في ممارسة حقوقها المشروعة وحيازة وتطوير التكنولوجيا النووية اللازمة للأغراض من السلمية والبرامج الإنمائية[2].

_ قضية الصحراء الغربية :

أعرب المؤتمر عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية من أجل حل نزاع الصحراء الغربية وفقا لقرار مؤتمر القمة الإفريقي الثامن عشر الذي عقد في نيروبي في الفترة من 24-27 جوان عام 1981م[3].

كما أكد المؤتمر على حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة.

---

[1] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 393.

[2] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 263.

[3] بن عامر تونسي : **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، د.ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص 317.

كذلك أعلن عن تأييده لكفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل تقرير المصير وكفاحه ضد القهر والاستغلال والسيطرة العنصرية،وعن حق شعب كمبوديا في تقرير مصيره هو الآخر، كما أيّد الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التسوية السياسية في أفغانستان، أما بالنسبة لكوريا فقد أعرب المؤتمر عن أمله في أن يعزّز انسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة وحدته بالطرق السلمية[1]، كذلك أكّد دعمه لمطالب كوبا الخاصة باستعادة قاعدة جوانتانامو البحرية من الو.م.أ، كما أكّد على تأييده لسيادة الأرجنتين على جزر فوكلاند.

طالب المؤتمر أيضا إشراك حركة عدم الانحياز في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وأثار وجود ارتباط وثيق بين المسائل الأمنية في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط[2].

4- مؤتمر القمة الثامن في هراري (زيمبابوي) في الفترة من 1-6 سبتمبر عام 1986 :

جرى خلال هذا المؤتمر الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس حركة عدم الانحياز ففيه أكد المؤتمرون على مواصلة الدعم للقضاء على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أما مشكلة عضوية الصحراء الغربية فلم تطرح على المؤتمر لتجنب حدة النقاش وإضافة المزيد من مظاهر الانقسام بين صفوف الحركة، وبالنسبة لمشكلة العراق وإيران فقد تخلّل جلسات المؤتمر هجوم الرئيس الإيراني على العراق خلال الكلمة التي ألقاها، وتحديده لشروط إنهاء الحرب ومطالبته بالتعويضات[3].

5- مؤتمر القمة التاسع في بلغراد (يوغسلافيا) في الفترة من 4-7 سبتمبر عام 1989م

_ قضايا منطقة الشرق الأوسط :

أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الوضع في الشرق الأوسط نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السورية والأراضي العربية الأخرى، كما قام أيضا

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 264.

[2] نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 438.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع نفسه، ص 265.

بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف ووضع الأراضي العربية المحتلة تحت إشراف دولي كجزء من عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط.

قضية فلسطين :

أكّد المؤتمرون بأن القضية الفلسطينية هي الصراع العربي– الإسرائيلي، فطالبوا بالسلام العادل الشامل القائم على أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية، وأدانوا إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، وأيضا حل مشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر عام 1984م.

قضية لبنان :

أكّد المؤتمرون على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار في لبنان من أجل توفير المناخ المناسب لعمل مؤسسات الدولة اللبنانية، وطالبوا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعوا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وأيّدوا تحقيق الوحدة والسيادة الكاملة للدولة اللبنانية[1].

قضية العراق وإيران :

طالب المؤتمر من كلا الدولتين بإجراء التفاوض لإنهاء أسباب النزاع والتوتر بين البلدين. وأكّد أيضا على أهمية القضاء على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، كما أعرب المؤتمرون عن ارتياحهم لبدء تطبيق مخطط الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا[2].

كذلك أكدوا أهمية استكمال انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ودعوا كل الأطراف المعنية بالمشكلة إلى مواصلة وتكثيف جهودهم لتحقيق تسوية عادلة تقوم على تنفيذ اتفاقيات جنيف[3].

المطلب2: اهتمامات اقتصادية:

سنشير في هذا المطلب إلى القضايا الاقتصادية التي عالجها كل مؤتمر.

---

[1] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 393 – 394.

[2] محمد بوعشة : **الدبلوماسية الجزائرية**، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004، ص 139.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 265.

1_ مؤتمر كولومبو1976م :

خلال هذا المؤتمر تمت دراسة وتقييم الوضع الاقتصادي الدولي ومشاكل التنمية، وموضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، كما حدّدت الوسائل الكفيلة بدعم التضامن والتعاون والتنسيق بين دول حركة عدم الانحياز في كافة الميادين[1].

_ الحوار بين الشمال والجنوب من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

بعد مرور سنتين على التعديل لأسعار النفط (كما أشرنا إليه سابقا بعد حرب أكتوبر 1973م)، وبعد مناورات عديدة، اضطرت الدول الرأسمالية إلى القبول بمنطق الحوار وأن تجلس إلا مائدة المفاوضات والحوار مع دول العالم الثالث حول موضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد موافقة[2] بذلك ولو ضمينا على أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي قابل للطعن، فقد تضمن بيان كولومبو ما يلي : «إن فشل النظام الدولي الحالي قد تجلى بوضوح خلال السنوات الأخيرة، وتعتبر الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الرأسمالية المتطورة، وانهيار النظام النقدي لما بعد الحرب، وتطبيق إجراءات الحماية والتقشف على صعيد المبادلات العالمية وتصاعد حدة التضخم وزيادة الانكماش الاقتصادي والبطالة، والأزمة الغذائية وانخفاض الدخل الحقيقي لصادرات الدول النامية من المنتجات الأساسية، من الظواهر التي تدل على فشل النظام القائم وعلى مساوئه العديدة...»[3].

_ التكامل الاقتصادي فيما بين اقتصاديات دول العالم الثالث :

أكّد المؤتمرون أن النضال من أجل الاستقلال السياسي لهذه الدول وممارسة سيادتها على ثرواتها الطبيعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم دون تحررها اقتصاديا، وأنه من حق

---

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص 117.

[2] محمد نصر مهنا : **قضايا سياسية معاصرة**، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 190.

[3] نعوم تشومسكي : **النظام العالمي القديم والجديد**، تر : عاطف معتمد عبد الحميد، د.ط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 109.

دول العالم الثالث وحدها الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية[1]، وهذا يتطلب توفر العوامل التالية:

_ استقلال دول العالم الثالث الذي يمكنها من التعاون فيما بينها في إطار إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

_ توطيد التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية.

_ دعم تضامن وتنسيق نشاطات هذه الدول في إطار جبهة واحدة موحدة ضد كل المؤامرات الامبريالية الهادفة للضغط على هذه الدول.

وعليه فقد جاء في بيان المؤتمر نقطة كاملة لمسألة التكامل الاقتصادي* جاء فيها :

«إن العمل الجماعي مرحلة هامة وضرورية من مراحل تثبيت دعائم التعاون والتكامل الاقتصادي وهي تتطلب مساهمة جميع الدول ...»[2].

2-مؤتمر هافانا عام 1979م :

في هذا المؤتمر تم التركيز على :

- التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.
- تدعيم الحوار بين الشمال والجنوب[3].

3- مؤتمر نيودلهي عام 1983م :

دعى المؤتمر إلى التمسك بقرارات ولوائح المؤتمرات التي جاءت بعد مؤتمر الجزائر أين تم طرح نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدل والمساواة.

- **الدعوة إلى مفاوضات شاملة بين الشمال والجنوب Nord-Sud :**

---

[1] محمود عبد الفضيل : **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 145.

*استخدم مصطلح التكامل الاقتصادي أول مرة على يد "فينر" عام 1950م ويعني السعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول. أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق، ص 25.

[2] سمير التنير : **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1978، ص 13 - 14.

[3] سامي ريحانا : **العالم في مطلع القرن 21**، دار الملايين للترجمة والنشر، لبنان، 1998، ص 30- 31.

تمت الدعوة إلى هذه المفاوضات بسبب قضية تصاعد أزمة الديون الدولية، فقد أكّد المؤتمر على أهمية إعادة جدولة الديون الأجنبية لدول العالم الثالث، والتي بلغت في ذلك الوقت حوالي 540 مليار دولار، كما طالب بإعادة إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ألا يسيطر عليهما الغرب، و طالب أيضا بإنهاء القيود التجارية[1].

_ تشجيع التعاون جنوب – جنوب Sud-Sud :

فقد اقترح المؤتمر إنشاء عدة مؤسسات تهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث[2].

4- مؤتمر هراري عام 1986 م :

ناقش هذا المؤتمر عدة قضايا سنوردها فيما يلي :

1- قام هذا المؤتمر باستعراض حالة الاختلال وعدم التوازن في الوضع الاقتصادي الدولي، وتأكيد ضرورة إعادة تشكيل نظام اقتصادي دولي يقوم على أساس المساواة في السيادة والعدالة والتكافؤ والمصلحة المشتركة والنفع المتبادل، وأكّد على العلاقة بين السلام ونزع السلاح والتنمية، وأهمية الدخول في مفاوضات عالمية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[3].

2- كما أشار إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية وضرورة إجراء الحوار بين الشمال والجنوب[4].

3- أعرب المؤتمر أيضا عن قلقه نظرا للتباطؤ في تنفيذ ما تضمنه ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقصور في تحقيق أهدافه الإستراتيجية الإنمائية.

---

[1] محمد الهادي صالح الأسود : **مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها**، د.ط، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006، ص 138.

[2] محمد سعد أبو عامود : **العلاقات الدولية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 145.

[3] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص 59.

[4] أنجلوس أنجلوبوس : **العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية تطلعات للعام 2000**، تر : مصطفى عدنان السيوطي، د.ط منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1975، ص 159.

4- أكّد المؤتمر على زيادة نسبة أصوات دول العالم الثالث ومستوى مشاركتها في عملية صنع القرارات الخاصة بالمؤسسات النقدية والمالية، وربط حصص حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية، وضرورة إدخال تعديلات كبيرة في معاييره المشروطة الخاصة بصندوق النقد الدولي، كما ناشد الدول المانحة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز دور البنك الدولي.

5- كذلك أوضح المؤتمر المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها تجارة دول العالم الثالث وتدهور أسعار السلع الأساسية، وأكّد على ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة[1].

6- كما تعرض المؤتمر لقضايا الأغذية والزراعة والطاقة والعلوم التكنولوجية والتصنيع، والسيادة على الموارد الطبيعية والشركات غير الوطنية.

7- أكّد المؤتمر على التعاون بين دول العالم الثالث (التعاون جنوب _ جنوب)[2] :

5- مؤتمر بلغراد عام 1989م :

أكد على ما يلي:

1_أهمية دعم التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث، على أساس برنامج العمل للتعاون الاقتصادي.

2_ أما عن الوضع الاقتصادي المتأزم في جنوب إفريقيا فقد ناشد المؤتمر المجتمع الدولي التعديل الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا.

3_ أما في مجال العلوم والتكنولوجيا فقد أكّد المؤتمر حتمية الدعم الدولي للجهود التي تبذلها دول العالم الثالث من أجل تحقيق مزيد من التنمية التكنولوجية.

[1] جاك لوب: المرجع السابق، ص 60 – 61.

[2] محمد سعد أبو عامود: المرجع السابق، ص 146.

4_ كذلك طالب المؤتمر ببذل المزيد من الجهود لمصلحة المنتجين والمستهلكين معا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتوصل إلى اتفاقيات تحقق استقرار السوق والأسعار ودعم التسهيلات التجارية القائمة.

5_ كما أيّد المؤتمر الدعوة إلى عقد دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل 1990م للتخطيط للتعاون الاقتصادي، وأن تعمل على تحقيق اتفاق حول المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث وأسلوب مواجهتها[1].(انظر:الملحق04).

يتّضح مما سبق ذكره بأن اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر تمثلت في اهتمامات سياسية أغلبها تم طرحه والتطرّق إليه في المؤتمرات السابقة، أما اهتماماتها في الجانب الاقتصادي كانت أكثر والتركيز عليها كان بصورة أكبر.

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص 124- 125.

خاتمة:

يعتبر مؤتمر باندونغ أول ساحة دولية تأكد من خلالها ظهور التكتل الأفرو- آسيوي، الذي تحول إلى حركة عدم الانحياز فيما بعد، بعد الإعلان عن تأسيسها رسميا في مؤتمر بلغراد عام 1961م، والتي كانت نتيجة طبيعية للحرب الباردة وكرد فعل من الدول الحديثة العهد بالاستقلال على سياسات الاستقطاب التي مارستها الدول الامبريالية ضدها، فحاول قادة هذه الدول اعتماد مبدأ جديد في السياسة الخارجية يوفر لهم ظروف النضال ضد الإمبريالية ويحفظ لهم استقلالهم عن الدول الكبرى في تلك الظروف العالمية المعقدة.

لكن هذه الدول الكبرى والمتمثلة في الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي، كانت لهما مواقف متباينة اتجاه حركة عدم الانحياز، ففي الوقت الذي تميزت فيه مواقفهما بإدانة الحركة في المرحلة الأولى من ظهورها ورفض إمكانية قيام طرف ثالث في العلاقات الدولية، نجد أن هاتين الكتلتين قد غيرتا مواقفهما التي تمثلت في التنافس الشديد بينهما على تأييد الحركة، بهدف احتوائها واستعمالها ضد بعضهما البعض.

ولقد سعت هذه الحركة منذ نشأتها إلى الآن إلى معالجة العديد من القضايا، ويتم هذا خلال المؤتمرات التي تنعقد في كل مرّة في دولة من دول عدم الانحياز. والجزائر واحدة من هذه الدول التي حظيت باحتضان مؤتمر القمة الرابع عام 1973م، والذي شكل

منعطفا حاسما وأثر على مسار الحركة من حيث الاهتمامات، فقد كان تركيز حركة عدم الانحياز قبل مؤتمر الجزائر على القضايا السياسية فقط والتي منها :

– مساهمة الحركة في حل بعض المشاكل الدولية أو التخفيف منها خاصة المتعلقة بالتوتر بين الشرق والغرب، فلا احد ينسى النداء الموجه إلى كل من رئيس الولايات المتحدة "جون كينيدي" ورئيس مجلس السوفيات الأعلى "نيكيتا خروتشوف" أثناء أزمة كوبا عام 1962م المسماة بأزمة الصواريخ.

– الموقف الواضح الذي اتخذته من قضية نزع السلاح وحظر التجارب النووية.

– التنديد بسياسة التمييز العنصري .

– تحقيق إنجازات لاسيما في مجال نصرة قضايا التحرر، وتدعيم الوضع القانوني لحركات التحرر في القانون الدولي بصدور "إعلان 1514" الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، وكمثال عن هذه القضايا التي نصرتها القضية الجزائرية والفلسطينية.

وعند انعقاد مؤتمر الجزائر فقد تطرق هو الآخر إلى معالجة بعض القضايا السياسية أهمها القضية الفلسطينية، بحيث تم الاعتراف بمنظمة التحرر الفلسطينية كممثل شرعي للشّعب الفلسطيني، وإنشاء مكتب التنسيق الذي يعتبر أهم مقترح خرج به المؤتمر في الجانب السياسي.

إلاّ أنه أولى أهمية خاصة لعدّة قضايا اقتصادية منها :

– تدعيم الاستقلال السياسي بالاقتصادي.

– مراقبة نشاط الشركات الأجنبية الاحتكارية.

– المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد عادل.

– وضع برنامج للتعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

أما بعد هذا المؤتمر أصبحت اهتمامات الحركة تتمثل في :

– المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد حتى أنه تم تكليف الجزائر بعقد دورة طارئة استثنائية في هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بهذا النظام.

– التعجيل بتنمية دول العالم الثالث.

– الدعوة إلى الحوار بين الشمال والجنوب.

– الدعوة إلى التعاون جنوب – جنوب.

لكن رغم جهود الحركة في معالجة هذه القضايا السياسية والاقتصادية، إلا أنها اصطدمت بعد نهاية الصّراع الأيديولوجي الذي كان بين الكتلتين، بمتغيرات دولية جديدة تمثلت في إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، والتي أصبحت تطالب بزوال حركة عدم الانحياز وإنهاء دورها بحجة نهاية الحرب الباردة.

وفي هذه النقطة بالذات هناك من يرى ضرورة زوال الحركة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة استنادا لمقولة يمكن للظاهرة أن تزول بزوال السّبب.

خاتمة:

إلاّ أن هناك من يرى ضرورة إستمراريتها، ذلك لأن مشاكل العالم الثالث لم تنتهي بنهاية الصراع الذي كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وبالتالي إن العالم الثالث بحاجة إلى هذه الحركة أكثر من أي وقت مضى، غير أن استمرارها متوقف على استعادة مركزها الدولي الذي يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط هي :

- توفر قيادات صلبة مؤمنة بمحاربة الاستعمار والامبريالية والصهيونية، ورفض سياسة الهيمنة، والتمسك بالنهج الاستقلالي في العلاقات الدولية.
- توفير القدرة والإرادة والنظرة الإستراتيجية لدى الحركة لمواجهة تحديات العصر بالخصوص التحديات التي تفرضها العولمة والانفتاح الدولي.
- دعم مبدأ التنسيق بين أعضاء الحركة أكثر.
- التركيز على مبدأ الديمقراطية في سياسة الحركة ومداولتها للقضايا.

فإذا تم توفر هذه الشروط واحترامها فإنه بإمكان الحركة أن تحقق النجاح المنتظر، وأن تؤدي رسالتها في الدفاع عن قضايا العالم الثالث.

الملحق رقم (01) : مؤتمر باندونغ عام 1955م

أول تجمع للشعوب الإفريقية والآسيوية.



.startimes.com. http://www

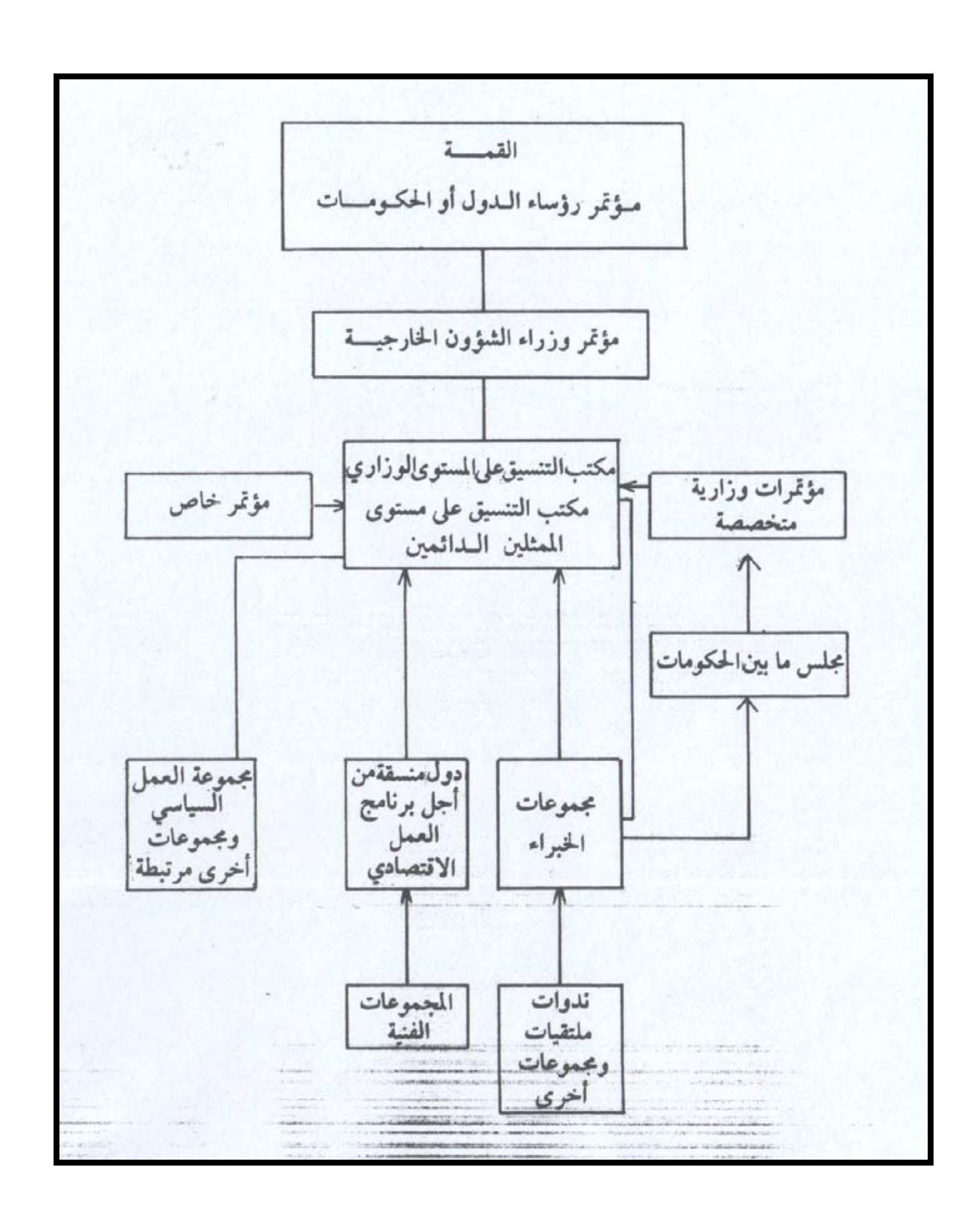
المصدر : يوم : 2015/05/10، على الساعة : 16:00.

الملحق رقم (02) : دول حركة عدم الانحياز



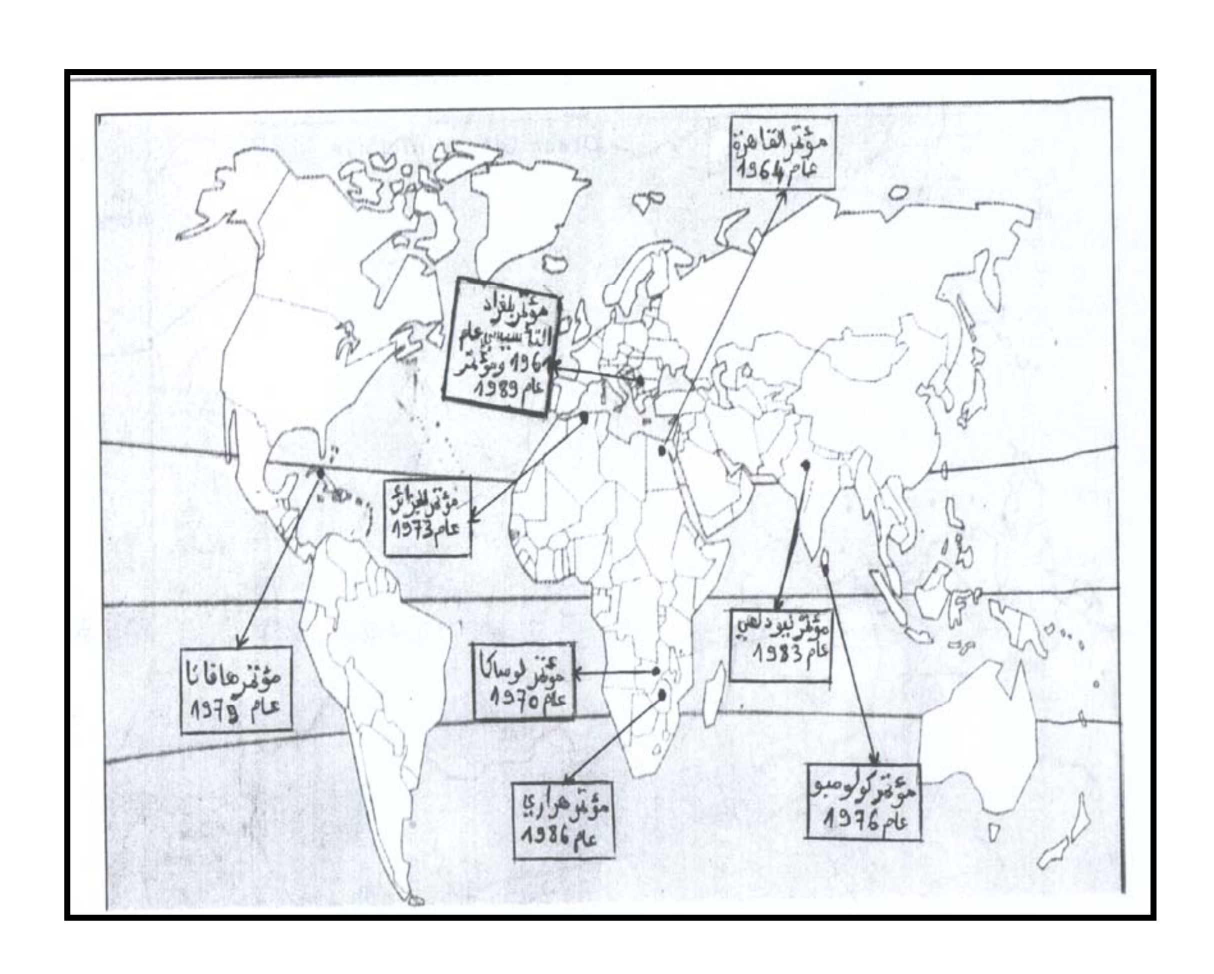
المرجع : مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 404.

الملحق رقم (03) : الهيكل التنظيمي لحركة عدم الانحياز



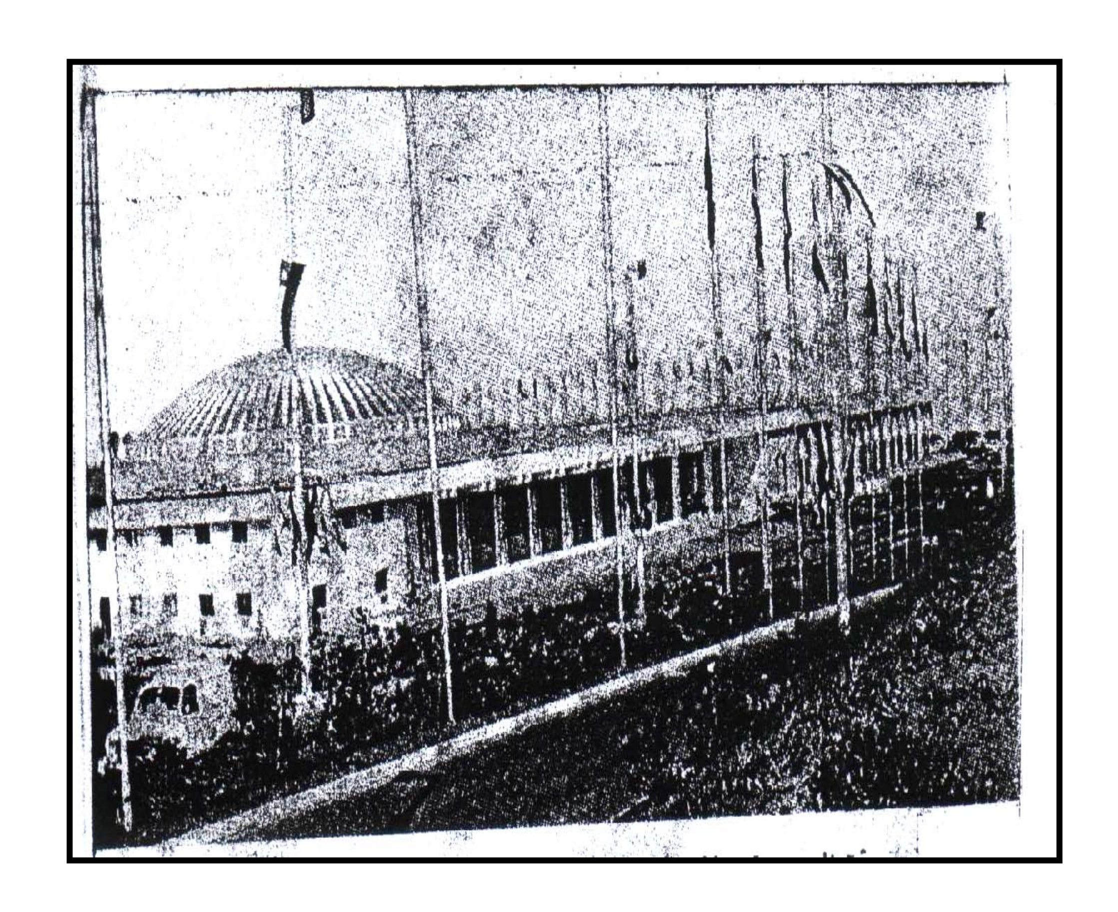
المرجع : مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 377.

الملحق رقم (04) : العواصم التي انعقدت فيها مؤتمرات حركة عدم الانحياز من عام 1961م إلى 1989م.



المرجع : من إنجاز الطالبة.

الملحق رقم (05) : قصر الأمم في منطقة نادي الصنوبر الذي عُقد به مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز.



http//www.startimes.com.

المصدر : يوم : 2015/05/10، على الساعة : 15:00.

الملحق رقم (06) : شعار القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر عام 1973م.



.http://www.startimes.com

المصدر : يوم : 2015/05/13، على الساعة : 11:00.

الملحق رقم (07) : مقتطفات من نص خطاب الرئيس هواري بومدين في اختتام أعمال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز.

" ... إن التعاون الاقتصادي الدولي، لا يمكن أن يزدهر طويلا طالما لم يعتمد على مبدأ السيادة الحقيقية للبلدان النامية وحقها في التصرف في مواردها الطبيعية .... إن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بإشراف كل دولة على استغلال ثرواتها الطبيعية وعلى تصرفاتها الاقتصادية الداخلية وهذا يعني أن لكل دولة الحق في التأميم ... ويتعين في نفس الوقت القيام بإجراء التغييرات الضرورية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية الداخلية حتى تتلائم ومقتضيات التنمية الفعالة التي تسمح بالقضاء على التخلف...

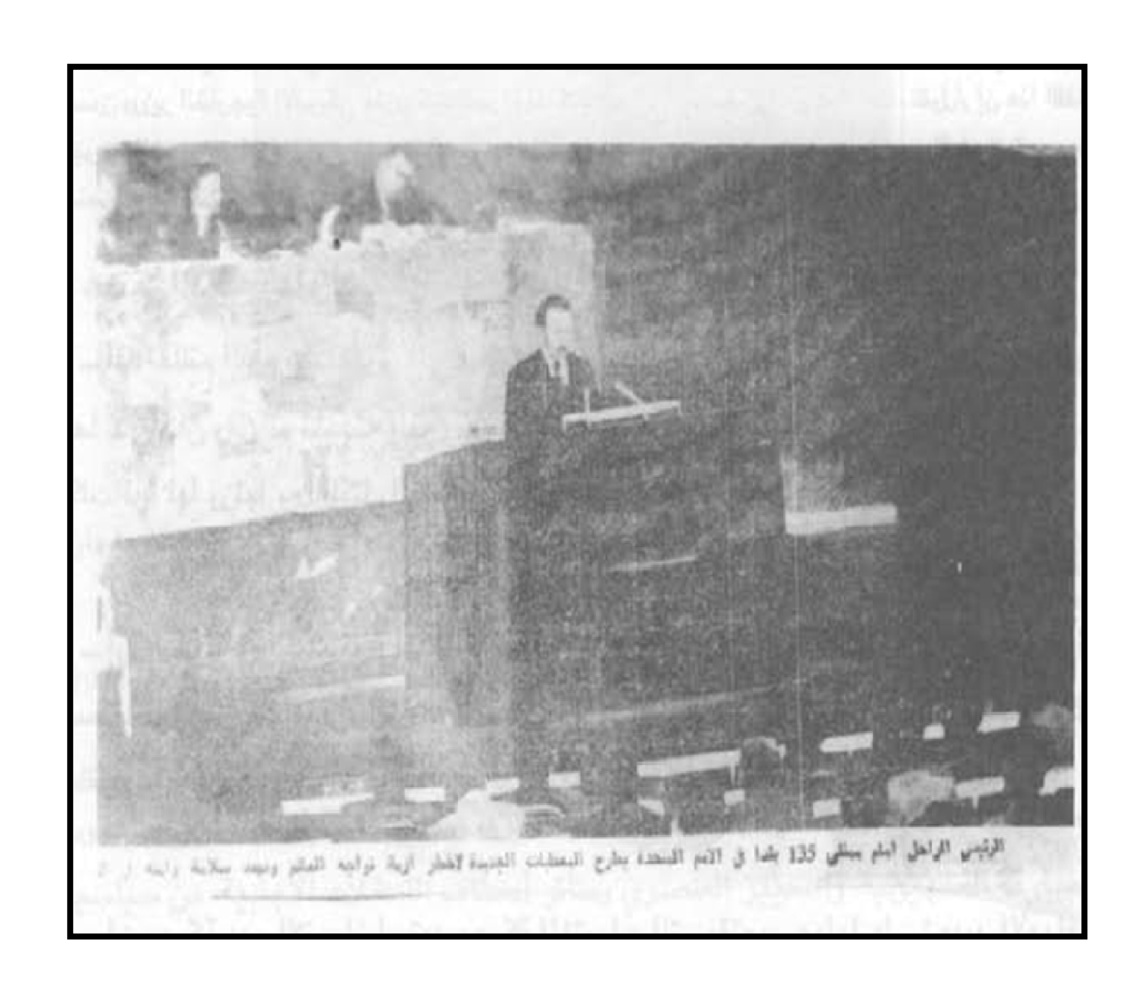
وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد المؤتمر على ضرورة تدعيم التضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة، وذلك بتنسيق الجهود المشتركة من أجل تقوية مركزها في المفاوضات وفي مواجهة تجمعات البلدان الصناعية ومن أجل تدعيم قدرتها على مقاومة الاستغلال والضغوط والاعتداءات الاقتصادية... كما أعلن المؤتمر على إقامة أجهزة مشتركة بين البلدان المنتجة والمصدرة خاصة بالنسبة للبترول والنحاس مثلا كما يشجع المؤتمر على حركات التبادل الاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي بين البلدان غير المنحازة ... ويقترح المؤتمر في الأخير عقد اجتماع مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية، بقصد دراسة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتجنب عواقب الأزمة الغذائية الدولية والتي قد تذهب ضحيتها البلدان النامية وحدها...

وهكذا يبدو الاعتماد على النفس نتيجة طبيعية لسياسة عدم الانحياز التي تتمثل أساسا في المحافظة على الاستقلال الوطني ضد ضغوط القوى المهيمنة والأطماع وتجاذب مناطق النفوذ، إذ أن إرساء بناء التنمية على أساس المعونة الخارجية قد يكون ضربا من الخيال وذلك لأن هذه المعونة لم تقدم إطلاقا بدون مقابل ...."

.http://www.startimes.com

المصدر : يوم : 2015/05/13، على الساعة : 13:00.

الملحق رقم (08) : الرئيس هواري بومدين وهو يخطب على منبر الأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم : 10 أفريل عام 1974م.



الرئيس الراحل أمام ممثلي 135 بلدا في الأمم المتحدة يطرح المعضلات الجديدة لأخطر أزمة تواجه العالم

المرجع : سعد بن البشير العمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 149.

- **القرآن الكريم برواية ورش.**

1- <u>المصادر</u> :

- **العربية :**

أ) المذكرات الشخصية :

– محرز عفرون: **مذكرات من وراء القبور**، ج$_1$، تر: حاج مسعود مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

ب) الكتب :

– بجاوي محمد : **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي الخش، ط$_2$، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

– جوسيب بروزتيتو : **عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها**، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد، 1979.

– كاردل إدوارد : **الجذور التاريخية لعدم الانحياز**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

– كاردل إدوارد : **يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز**، تر: ميلودي العزوي، مطابع بريفريدني بريغليد، بلغراد، 1980.

– كيسنجر هنري : **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، تر: مالك فاضل البديري، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1995.

– لال نهرو جواهر : **لمحات من تاريخ العالم**، د.ط، منشورات دار الآفاق الجديدة، لبنان، 1981.

– بن خدّة بن يوسف : **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– الخولي لطفي : **حوار مع بومدين عن الثورة في الثورة وبالثورة**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، د.س.

- **الأجنبية :**

– Harbi Mohamed : **Les archives de la révolution algérienne**, les éditions jeunes Afrique, Paris, 1988.

–Padmore George : **Le panafricanisme ou communisme**, paris, 1960.

2. المراجع :

- **باللغة العربية :**

– إمام عبد الله : **حكايات عن عبد الناصر**، د.ط، الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.

– أنجلو بوس أنجلوس : **العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية تطلعات للعام 2000**، تر: مصطفى عدنان السيوطي، د.ط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1975.

– إسبر أمين : **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، دمشق، 1985.

– الأسود محمد الهادي صالح : **مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها**، د.ط، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006.

– بدوي عبده : **رجال من إفريقيا**، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1965.

– بديدة لزهر : **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– بومايدة عمار : **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبته الأيام**، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

– بومالي أحسن : **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954. 1956)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د.س.

– بوعشة محمد : **الدبلوماسية الجزائرية**، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004.

– بكاي منصف : **الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق إفريقيا**، السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– بلانتي ألان : **في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية**، تر: نور الدين خندودي، د.ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

– البراوي رشيد : **العلاقات السياسية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972.

– جابر سامية محمد : **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، لبنان، 2003.

– جيبسون ريتشارد : **حركات التحرير الإفريقية النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، تر: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

– الجمل شوقي : **التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1964.

– الدوري محمد أحمد : **التخلف الاقتصادي**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

– الهزايمة محمد عوض : **القدس في الصراع العربي– الإسرائيلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

– هشماوي مصطفى : **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– وهبان أحمد وممدوح نصّار : **التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815– 1991)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

- ولد الحسين محمد الشريف : **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

- زوزو عبد الحميد : **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- أبو زكريا يحي : **الجزائر من أحمد بن بلّة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، د.ط، ناشري للنشر الالكتروني، د.ب، 2003.

- زنابيلي عبد المنعم : **تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977.

- حاطوم نور الدين : **تاريخ عصرنا منذ 1945**، دار الفكر، د.ب، 1981.

- حمدان جمال : **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، د.ط، دار الشروق، بيروت، 1983.

- الحسن عيسى : **أعظم شخصيات التاريخ**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- حسن خليل : **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

- حقّي توفيق سعد : **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000.

- طلاس مصطفى وبسّام العسلي : **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

- طربين أحمد : **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987.

- طشطوش هايل عبد المولى : **مقدمة في العلاقات الدولية**، د.ط، د.د.ن، د.ب، 2010.

- بن يوب رشيد : **دليل الجزائر السياسي 2002**، ط3، د.د.ن، الجزائر، 2001.

- يحي جلال : **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د.س.

- لوب جاك : **العالم الثالث وتحدّيات البقاء**، تر: أحمد فؤاد بلبع، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

– ليوزو كلود وجيل منصرون : **الاستعمار والقانون والتاريخ**، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

– مهنا محمد نصر : **قضايا سياسية معاصرة**، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

– محروس إسماعيل حلمي : **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ج2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

– مطمر محمد العيد : **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

– مكيال بيار : **تاريخ العالم المعاصر (1945. 1991)**، تر: يوسف ضومط، بيروت، 1993.

– ممدوح محمود ومنصور مصطفى : **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، د.س.

– منصور سامي : **انتكاسة الثورة في العالم الثالث**، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1972.

– مصطفى محمد حلمي وآخرون : **العالم الثالث ومؤتمرات السلام**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969.

– مقلد إسماعيل صبري : **الإستراتيجية والسياسية المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، د.س.

– مقلد إسماعيل صبري : **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

– مرزاق مختار : **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961. 1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

– المخادمي عبد القادر رزيق : **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

– بن نبي مالك : **فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، تر: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981.

– السباعي يوسف : **مع الثورة الجزائرية القاهرة 1958**، عالم الأفكار للطباعة والنشر والتوزيع، د.ب، 2007.

– سبعاوي عوني عبد الرحمان : **التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر، الأردن، 2010.

– أبو عامود محمد سعد : **العلاقات الدولية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

– عباس محمد : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954. 1962)**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

– عبد الجواد حمدي : **البلدان النامية وآفاق التطور**، د.ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د.س.

– عبد الله عبد الخالق : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

– عبد الملك أنور : **تغيير العالم**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

– عبد الفضيل محمود : **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

– عودة عبد المالك : **سنوات الحسم في إفريقيا (1960. 1969)**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969.

– العلوي محمد الطيب : **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830. 1954)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د.س.

– العمامرة سعد بن البشير : **هواري بومدين الرئيس القائد**، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

– عميمور محي الدين : **أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى**، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

– صالح محسن محمد : **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، د.ط، مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012.

– صبور محمد صادق : **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

– صبح علي : **النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945. 1995)**، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006.

– صغير مريم : **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954. 1962)**، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

– قداش محفوظ ومحمد قناش : **نجم شمال إفريقيا (1926. 1937)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

– قنانش محمد : **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919. 1939)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

– قرم جورج : **التنمية المفقودة دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1981.

– رالستون.ر.د : **إفريقيا والعالم الجديد تاريخ إفريقيا العام**، ج7، اليونسكو، 1990.

– ريحانا سامي : **العالم في مطلع القرن 21**، دار الملايين للترجمة والنشر، لبنان، 1998.

- شاكر محمود : **التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا وإندونيسيا**، ط2، المكتب الإسلامي، عمان، 1997.

- الشيخ رأفت غنيمي : **إفريقيا في التاريخ المعاصر**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.

- شكري محمد عزيز : **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

- الشكري علي يوسف : **المنظمة الدولية والإقليمية والمتخصصة**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

- تونسي بن عامر : **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، د.ط ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

- تشو مسكي نعّوم : **النظام العالمي القديم والجديد**، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، د.ط، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

- خليفي عبد القادر : **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830. 1962)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- **الأجنبية :**

- Ghali Boutros. B : **Le mouvement afro-asiatique**, p.u.f, Paris, 1969.

- Odette Guittard : **Bandung et le réveil des peuples colonisé**, p.u.f, 1969.

3.الدوريات :

الجرائد :

جريدة المجاهد :

- **خطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد**، المجاهد، ع 104، الجزائر، 11 سبتمبر 1961.

المجلات :

مجلة أول نوفمبر :

- بن الطاهر عثمان : **عدم الانحياز خطنا السياسي**، مجلة أول نوفمبر، ع 43، الجزائر، 1980.

مجلة السياسة الدولية :

- مقلد إسماعيل صبري : **السياسة السوفياتية والدول الأفرو. آسيوية**، مجلة السياسة الدولية، ع2، القاهرة، 1966.

مجلة المصادر :

- خليفي عبد القادر : **المؤتمرات الأفرو. آسيوية والقضية الجزائرية**، مجلة المصادر، ع8، الجزائر، ماي 2003.

4.الرسائل والأطروحات الجامعية :

- ليتيم عيسى : **الكتلة الأفرو. آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006 .

- سعيود أحمد : **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1958**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

- بن فليس أحمد : **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية (1954. 1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2006-2007.

- قرين عبد الكريم : **منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2009-2010.

5. الموسوعات والقواميس :

أ) الموسوعات :

- إلياس سليم : **موسوعة أحداث العالم قادة وأعلام**، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2005.

- بوذينة محمد : **موسوعة أحداث العالم في القرن العشرين**، ج3، منشورات محمد بوذينة، تونس، 2000.

- حسين عمر : **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، د.ب، 1967.

- الكيلاني عبد الوهاب وآخرون : **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، د.س.

- موسى رؤوف سلامة : **موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم**، دار ومطابع المستقبل، مصر، 2002.

- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح : **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**، د.د.ن،2005.

- الصفدي سفيان : **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها**، د.ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

ب) القواميس والمعاجم :

- **العربية :**

– **قاموس المنجد في اللغة والأعلام**، ط29، بيروت، د.س.

– نبهان يحي محمد : **معجم مصطلحات التاريخ**، د.ط، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

– سعيفان أحمد : **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، مكتبة لبنان، بيروت، 2004.

- **الأجنبية :**

– Fawqel'adah Samohi : **A dictionary of diplomacy and international affairs**, libraire du Lebanon, Beirut.

6. مواقع الانترنيت :

. http://www.startimes.com

فهرس الموضوعات :